Sukuk Capital

# تقرير قطاع الاتصالات

يوليو 2025

# محتويات التقرير


| | |
|---|---|
| تاريخ الهاتف والإنترنت عالميًا | 3 |
| تاريخ القطاع في المملكة | 8 |
| نظرة على المشرّعين والمنظمين | 9 |
| التسلسل الزمني للتشريعات والإنفاق الحكومي | 10 |
| البنية التحتية للقطاع و"توال" | 21 |
| تحليل القطاع والحصة السوقية | 27 |
| الشركات العاملة في القطاع | 34 |
| الخلاصة | 51 |

# تاريخ الهاتف والإنترنت عالميًا

على الرغم من تأخرنا في استخدام الإنترنت، الآن أصبحت المملكة العربية السعودية اليوم في صدارة دول العالم من حيث استخدامه.

## عام 1837

اخترع صموئيل مورس جهاز التلغراف، وكان هذا الجهاز آنذاك نقلة نوعية في عالم الاتصالات، إذ مكّن الناس من إرسال الرسائل المشفّرة عبر الأسلاك باستخدام نبضات كهربائية تعتمد على شفرة مورس. كانت الرسائل تصل إلى الجهة الأخرى ليقوم المستقبِل بفك الشيفرة وقراءة المحتوى. ورغم أهميته، إلا أن الجهاز كان معقدًا ويحتاج إلى تدريب.

## عام 1876

بعد عدة سنوات، بدأ المهندس والمخترع الاسكتلندي ألكسندر غراهام بيل، الذي كان يعمل على تطوير أجهزة التلغراف، بالتفكير في وسيلة جديدة تُمكّن من نقل الصوت بدلًا من الرموز، وتعاون مع توماس واتسون لتحقيق هذا الهدف. وفي عام 1876م، تحقق الحلم وظهر أول هاتف ثابت في تاريخ البشرية. وقد أُجريت أول مكالمة هاتفية بين غراهام بيل وزميله توماس واتسون، وكان الحديث بينهما يتكوّن من جملة واحدة فقط، قال فيها بيل:

"Mr. Watson, come here, I want to see you."

عُرض هذا الاختراع في المعرض المئوي بمدينة فيلادلفيا في الولايات المتحدة عام 1876م، حيث أدهش جميع الحاضرين، ومن بينهم علماء ومهندسون ومخترعون بارزون في تلك الحقبة الزمنية، ونال ألكسندر غراهام بيل براءة اختراع لهذا الإنجاز.

وهكذا، تحول الحلم إلى واقع، وفتح الهاتف الباب أمام عصر جديد في عالم الاتصالات، وصولًا إلى ما نشهده اليوم من تطور هائل في نقل الصوت والصورة والبيانات.

## عام 1973

بعد سنوات من انتشار الهاتف الثابت، بدأ العالم يبحث عن وسيلة للاتصال من أي مكان دون الحاجة إلى أسلاك. في عام 1973م، أجرى المهندس مارتن كوبر أول مكالمة باستخدام هاتف محمول يعمل دون أسلاك. كان هذا الهاتف كبير الحجم وثقيل الوزن، لكنه شكّل بداية عصر جديد في الاتصال.

تمت هذه القفزة التقنية من خلال استخدام أبراج الاتصالات التي تستقبل الإشارات اللاسلكية من الهاتف، وتربطها بأقرب برج تابع للشبكة، مما يتيح التواصل بين الهواتف حتى في المناطق البعيدة. وتعتمد هذه التقنية على تقسيم المناطق إلى خلايا صغيرة، ولهذا سُمّي الهاتف المتنقّل أيضاً بالهاتف الخلوي.

## عام 1983

استمرت التطورات بشكل متسارع، حيث بدأ الإنترنت في عام 1983م، عندما قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتطبيق بروتوكول موحّد، وهو نظام يسمح بربط الأجهزة وتبادل البيانات بينها بطريقة منظمّة وفعالّة. في البداية، استُخدم الإنترنت لربط الجامعات والمراكز البحثية عبر خطوط الهاتف لتسهيل مشاركة المعلومات والأبحاث، ثم توسّع استخدامه تدريجيًا حتى أصبح متاحًا للعامة في التسعينات، مع ظهور متصفّحات الويب وانتشار شبكات الاتصال حول العالم.

شهد هذا المجال تطورات متتالية، حيث أصبحت الهواتف المتنقلّة أصغر حجمًا وأعلى كفاءة، وظهرت شبكات الجيل الثاني، ثم الثالث والرابع، وصولًا إلى الجيل الخامس، الذي يدعم نقل البيانات بسرعات هائلة، ويتيح استخدامات متقدّمة مثل الفيديو الفوري والإنترنت عالي السرعة.

اليوم، أصبح الهاتف المتنقّل جزءاً أساسيًا من حياة الناس اليومية، وتحول من مجرد وسيلة للحديث إلى جهاز ذكي متعدّد الاستخدامات، يدعم التطبيقات، والمراسلة، والتصوير، والبحث، والعمل، والتعليم. وكل ذلك بدأ بفكرة بسيطة: نقل الصوت بين شخصين.

# الإنترنت

في ستينيات القرن الماضي، وخلال ذروة الحرب الباردة، وُلد مشروع أمريكي يُعرف باسم (APRANET)، وكان هدفه ربط الحواسيب بين المراكز البحثية والجامعات لتبادل المعلومات بسرعة وفعالية. لم يكن أحد يتوقّع أن هذا المشروع البحثي سيُصبح أحد أعظم اختراعات العصر: الإنترنت.
وفي عام 1989م، قدّم البريطاني تيم بيرنرز-لي ابتكاراً غيّر طريقة استخدام الإنترنت، وهو ما يُعرف اليوم بـ: (World Wide Web) أو الشبكة العنكبوتية العالمية، والتي سهّلت الوصول إلى المعلومات وتصفّحها في لحظات. ومن هنا جاءت بداية كل عنوان موقع إلكتروني بـ (www) .

**(World Wide Web) أو الشبكة العنكبوتية العالمية:**
والتي سهّلت الوصول إلى المعلومات وتصفّحها في لحظات.
ومن هنا جاءت بداية كل عنوان موقع إلكتروني بـ (www) .

قد يبدو تصفّح الإنترنت أمراً بسيطاً، لكن خلف هذه العملية بنية تحتية معقّدة ومنظمّة بدقة. فعندما تكتب عنوان موقع إلكتروني في متصفحك، يبدأ جهازك بطلب معرفة العنوان الرقمي (IP Address) المرتبط بهذا الموقع. يتم ذلك عبر أنظمة تُعرف بـ (Domain Name System - DNS) نظام أسماء النطاقات، والتي تُطابق الاسم المُدخل بالعنوان الرقمي المناسب.

بعد ذلك، يُرسل الطلب إلى مركز البيانات الذي يستضيف الموقع، حيث تُقسّم البيانات إلى حُزم صغيرة تنتقل عبر شبكة من الكابلات الأرضية وتحت البحر، ليُعاد تجميعها وتُعرض على شاشتك في أقل من ثانية. وتُعرف هذه الكابلات بـ العمود الفقري للإنترنت (Internet Backbone)، وتشكل واحدة من أهم ركائز البنية التحتية للاتصال الرقمي عالميًا.

دخل الإنترنت إلى المملكة العربية السعودية عام 1994م، ومنذ ذلك الحين بدأت رحلة نمو وتحوّل رقمي مذهلة. وبحلول عام 1999م، أُتيحت الخدمة لعامة المستخدمين، وتوالت بعدها الإنجازات التقنية، من أبرزها:

**إطلاق منصة "أبشر" للخدمات الحكومية، عام 2010م، ثم تطبيق "توكلنا"، وتأسيس "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)".** وهي الجهة التي قادت العديد من المبادرات الوطنية في مجالات التحوّل الرقمي وتحليل البيانات. وبحلول عام 2023م، بلغت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة 100%، ما يعكس ريادتها في البنية التحتية الرقمية على مستوى المنطقة.

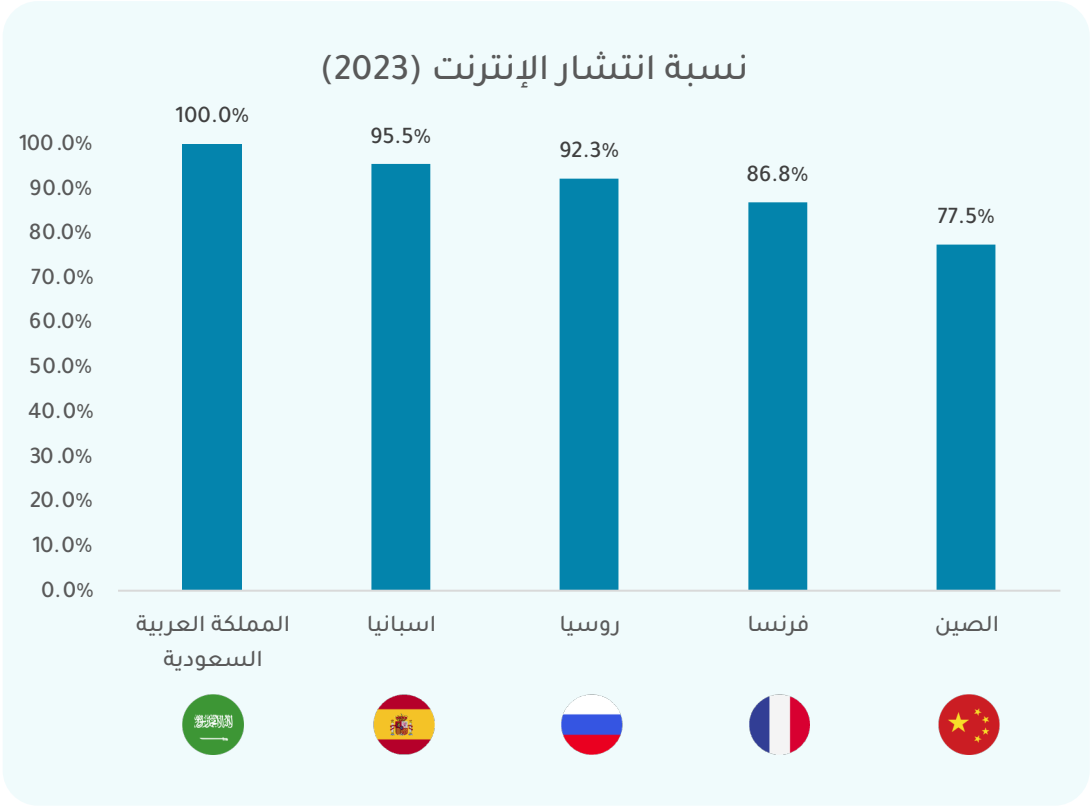

لم يعُد الإنترنت مجرد وسيلة للبحث أو التواصل، بل أصبح منظومة متكاملة تخترق كل تفاصيل الحياة اليومية، وتُشكّل قاعدة أساسية لتقنيات متقدمة تنتشر بسرعة مذهلة. في مقدمة هذه التقنيات تبرز الحوسبة السحابية ( Cloud Computing)، مثل: (Google Drive, Dropbox , وغيرها)، وهي التقنية التي مكّنت الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى بياناتهم وتطبيقاتهم في أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى تخزينها على أجهزتهم الشخصية. يتم ذلك من خلال مراكز بيانات عملاقة تُدار بكفاءة عالية، مما يجعلها العمود الفقري لمنصات التواصل الاجتماعي، والخدمات المصرفية، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الرقمية، وغيرها من الخدمات الحديثة.

تُعد الحوسبة السحابية اليوم أساس التحوّل الرقمي، وتُسهم في خفض التكاليف، ورفع كفاءة العمل، وتسريع الوصول إلى الأسواق. ومع هذا التقدم، برزت تقنية أخرى بدأت تأخذ مكانها بسرعة ضمن البنية الرقمية الحديثة، وهي إنترنت الأشياء ( Internet of Things)، التي وسّعت مفهوم الاتصال ليشمل ليس فقط البشر، بل الأشياء من حولهم. ورغم أن "إنترنت الأشياء" ليس مفهومًا جديداً تمامًا، إلا أنه بدأ يأخذ شكله الفعلي في أوائل القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا في عام 1999م حين صيغ المصطلح لأول مرة. ومنذ ذلك الحين، تطوّر المفهوم من مجرد ربط أجهزة بسيطة بالإنترنت إلى شبكة واسعة من الأجهزة الذكية التي تجمع البيانات وتتبادلها دون تدخل بشري مباشر. أجهزة المنازل، والسيارات، والمستشفيات، والمصانع... أصبحت جميعها ترتبط بالشبكة وتتفاعل فيما بينها بصورة ذكية وذاتية. وهذا هو جوهر إنترنت الأشياء، الذي يهدف إلى جعل محيطنا أكثر قدرة على اتخاذ قرارات فعالة بناءً على البيانات الفورية. تشير التقديرات إلى أن عدد الأجهزة المتصلة بالإنترنت سيصل إلى أكثر من 75 مليار جهاز بحلول عام 2030م، أي ما يعادل تقريبًا عشرة أجهزة لكل فرد على وجه الأرض.

لقد أصبح الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية؛ فنحن نعمل من خلاله، ونتعلّم عبره، ونتواصل من خلاله، ونستمتع بأوقاتنا عبر المنصات الترفيهية. لكن أهميته تتجاوز ذلك بكثير. الإنترنت اليوم يُعد أداة تمكين حقيقية للاقتصاد والمجتمع؛ فقد مكّن الشركات من تقديم خدماتها عالميًا دون الحاجة إلى مكاتب تقليدية، وساعد المؤسسات الطبية على إدارة بيانات المرضى بدقة، وسهّل على الأنظمة المالية تقديم الخدمات البنكية الفورية، وساهم في تحسين سلاسل الإمداد التجارية. كما أتاح الإنترنت للعديد من الموظفين ورواد الأعمال – في السعودية والعالم – العمل من منازلهم دون التأثّر بالموقع الجغرافي، مما زاد من الإنتاجية وخفّض التكاليف. تشير الدراسات إلى أن 93٪ من أصحاب الشركات الصغيرة يستخدمون على الأقل تقنية واحدة لمساعدتهم في تشغيل أعمالهم. ومن هذه الفئة، 85٪ يرون أن الإنترنت مكّنهم من إطلاق أعمالهم وتشغيلها بكفاءة عالية، في حين أن 70٪ من الناس يعتمدون عليه يوميًا للحصول على خدماتهم الأساسية.

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة للبريد والاتصالات في ربط جميع أنحاء المملكة، أدرك الملك عبدالعزيز (رحمه الله) ضرورة الاستفادة من المخترعات الحديثة في هذا المجال لتقريب المسافات وتعزيز التواصل بين المناطق. ولهذا، أصدر أوامره في عام 1926م بإنشاء مديرية البرق والبريد والهاتف، وجعلها تابعة للنيابة العامة تحت مظلة الشؤون الداخلية، لتتولى مسؤولية تطوير خدمات البريد والاتصالات بجميع أشكالها. ومنذ ذلك الحين، تلقى هذا القطاع اهتمام ودعم مستمر من قادة المملكة، مما أسهم في نموه وتطوره حتى يومنا هذا.

كانت مديرية البرق والبريد والهاتف بالبدايات تعمل على انشاء محطات لاسلكية, حيث في عام 1934م أمنت المديرية 22 محطة لاسلكية لربط 22 مدينة وقرية في المملكة بالخدمات البرقية. والمحطات اللاسلكية هي عبارة عن مواقع مزودة بمعدات إلكترونية تستخدم لإرسال واستقبال الإشارات اللاسلكية عبر الموجات الراديوية، دون الحاجة للأسلاك. واستمرت التطورات بعد ذلك حيث دخلت الهواتف الثابتة الى المملكة العربية السعودية لأول مره في نفس العام  ووصل عددها 854 هاتفا يدويا موزع على كل من مدن الرياض, مكة المكرمة, المدينة المنورة, جدة, والطائف.

سابقا, خدمات البرق والبريد والهاتف كانت تدار من ضمن خدمات وزارة المواصلات التي تعرف بوزارة النقل والخدمات اللوجستية حاليا. وفي عام 1975م صدر المرسوم الملكي رقم (أ/236) بإنشاء وزارة البرق والبريد والهاتف لتتولى جميع مهام قطاع البريد والاتصالات

مع بداية الثمانينيات، شهدت المملكة قفزة نوعية حين أنشئت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، التي وضعت خططا واضحة لتطوير شبكات الاتصالات وتوسيع خدمات الهاتف الثابت لتصل إلى مناطق أوسع. وبالتزامن مع ذلك، بدأ الحديث عن الربط بالإنترنت، لكن استخدامه كان محدودا في البداية.

# دخول قطاع الاتصالات إلى المملكة

## عام 1997

صدر الأمر السامي رقم (م/35) بفصل مرافق البرق والبريد والهاتف عن الوزارة، وتأسيس شركة الاتصالات السعودية، لتكون المزوّد الوطني الأول لخدمات الاتصالات في المملكة .ركزت الشركة في بداياتها على بناء شبكة اتصالات متطوّرة تغطي المدن الكبرى، بالإضافة إلى المحافظات والقرى، مع تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاقها.

## عام 2003

ومع مرور الوقت، وبهدف تعزيز كفاءة الشركة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، تم إدراجها في السوق المالية السعودية (تداول) عام 2003م، في واحدة من أكبر عمليات الطرح الأولي للاكتتاب في تاريخ المملكة. وقد مثّل هذا الطرح خطوة مهمة، إذ فتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين للمشاركة في تطوير قطاع الاتصالات. وفي العام نفسه (2003م)، تم تغيير اسم الوزارة ليُصبح وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك ضمن توجه حكومي يهدف إلى تعزيز التطور التقني وتفعيل دور هذا القطاع الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

## عام 2004

مع منتصف العقد الأول من الألفية، دخلت شركات جديدة إلى سوق الاتصالات السعودي لتعزيز المنافسة وتوسيع الخيارات أمام المستهلكين. ففي عام 2004م، بدأت شركة موبايلي تقديم خدماتها، مركّزة على عروض تنافسية وتغطية واسعة للشبكات. ثم انضمّت شركة زين السعودية في عام 2008م إلى السوق، مستهدفة شريحة الشباب والخدمات الرقمية الحديثة.

وقد ساهم دخول موبايلي وزين – إلى جانب وجود شركة الاتصالات السعودية – في تحفيز المنافسة، ما أدى إلى تحسين جودة الخدمات، وتخفيض الأسعار، وتوسيع نطاق التغطية، كما دفع الشركات إلى تطوير خدمات البيانات والإنترنت المتنقّل بشكل أكبر.

# نظرة على المشرّعين والمنظمين

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تطوراً لافتًا في منظومة الجهات التنظيمية المرتبطة بالقطاع التقني، حيث ارتفع عدد الجهات من جهة واحدة في عام 1926م إلى أكثر من 11 جهة متخصصة بحلول عام 2025م.ويعكس هذا النمو حجم التحوّل الرقمي الذي تشهده المملكة، وتزايد أهمية القطاع التقني في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز كفاءة وجودة الخدمات الحكومية.

وكما ذُكر سابقاً، بدأت المملكة أولى خطواتها في هذا المجال بإنشاء مديرية البرق والبريد والهاتف في عام 1926م، والتي كانت آنذاك تحت مظلة النيابة العامة، وتعد الجهة الوحيدة المختصة بقطاع الاتصالات. وفي عام 1956م، تم ضم المديرية إلى وزارة المواصلات، قبل أن يتم إنشاء وزارة البرق والبريد والهاتف في عام 1975م، والتي أصبحت لاحقاً وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. ومنذ ذلك الحين، تطورت منظومة الاتصالات والتقنيات بشكل متسارع، حتى وصل عدد الجهات التنظيمية ذات العلاقة إلى 11 جهة حكومية متخصصة بحلول عام 2025م. جاء هذا التوسّع نتيجة الحاجة إلى مواكبة التطورات المتسارعة في عالم التقنية، بالإضافة إلى تزايد تعقيد التحديات التنظيمية في مجالات متعددة، مثل: الاتصالات، البيانات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، والحوكمة الرقمية. كما ساهم التوجّه نحو التخصص في رفع كفاءة الأداء، وتعزيز التكامل التنظيمي، بما يخدم مستهدفات الدولة، ويساهم في بناء بنية تحتية رقمية متكاملة تدعم الاقتصاد الوطني.

### لماذا ازداد عدد الجهات التنظيمية؟

يرجع ازدياد عدد الجهات التنظيمية التقنية إلى عدة عوامل رئيسية؛ أبرزها أن التحول الرقمي أصبح محوراً أساسيًا في خطط الدولة، مما يتطلب وجود بنية تنظيمية مرنة قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة. كما أن تنوّع وتوسّع مجالات التقنية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة، والتقنيات الناشئة، استدعى إنشاء جهات متخصصة لكل مسار لضمان حوكمة فعالة. وإضافة إلى ذلك، فرضت الحاجة المتزايدة لحماية البنية التحتية الرقمية من التهديدات السيبرانية وجود كيانات تنظيمية متخصصة في الأمن السيبراني. كما أن دعم ريادة الأعمال والابتكار التقني يتطلب بيئة تنظيمية واضحة ومحفّزة، تسهم في تمكين الشركات الناشئة، وتدعم نمو القطاع بشكل مستدام.

تتمثل أبرز المستهدفات الوطنية من هذا التطور التنظيمي في رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، وتمكين المملكة من أن تكون مركزًا تقنيًا إقليميًا في مجالات واعدة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. كما يهدف إلى تعزيز جودة الحياة من خلال رقمنة الخدمات الحكومية وتقديمها بكفاءة أعلى، وجذب الاستثمارات النوعية في قطاع التقنية، إضافة إلى تأهيل الكفاءات الوطنية وتمكينها من قيادة مستقبل الاقتصاد الرقمي. ويعكس هذا التوجّه رؤية واضحة نحو بناء منظومة تقنية متكاملة تدعم النمو المستدام، وتعزّز من جاهزية المملكة لقيادة التحول الرقمي على مستوى المنطقة.

# تطور الجهات التقنية والتنظيمية في السعودية (1926 - 2025)

تغيير كيان / مسمى
إنشاء قطاع حكومي
موجودة مسبقًا

## 1926 — جهة واحدة

- مديرية البرق والبريد والهاتف

## 1975 — جهة واحدة

- وزارة البرق والبريد والهاتف

## 1979 — جهتين

- وزارة البرق والبريد والهاتف
- مركز المعلومات الوطني

## 2001 — 3 جهات

- وزارة البرق والبريد والهاتف
- مركز المعلومات الوطني
- هيئة الاتصالات السعودية

## 2003 — 3 جهات

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- مركز المعلومات الوطني
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

## 2017 — 5 جهات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

مركز المعلومات الوطني

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

وحدة التحول الرقمي

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني

## 2019 — 7 جهات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

مركز المعلومات الوطني

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

وحدة التحول الرقمي

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني

الأكاديمية السعودية الرقمية

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي

## 2020 — 10 جهات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

مركز المعلومات الوطني

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

وحدة التحول الرقمي

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني

الأكاديمية السعودية الرقمية

المركز الوطني للذكاء الاصطناعي

هيئة الحكومة الرقمية

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي

مكتب إدارة البيانات الوطنية

## 2021

## 11 جهة

## 2022

## 11 جهة

بالإضافة إلى ازدياد عدد الجهات التنظيمية في القطاع، شهدت المملكة أيضاً ارتفاعًا ملحوظًا في حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT) إجمالًا. فقد خصّصت المملكة العربية السعودية أكثر من 120 مليار ريال سعودي خلال الفترة من عام 2019م إلى 2023م، لدعم هذا القطاع الحيوي، في خطوة تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتوسيع قدرات الاتصال، وتهيئة البيئة المناسبة لتبنّي التقنيات المتقدمة، مثل: الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية.

ويعكس هذا الاستثمار إدراكًا متزايدًا بأهمية بناء منظومة رقمية متكاملة تواكب التحولات العالمية، وتدعم مسار التنمية المستدامة. وفي عام 2023م وحده، تجاوز الإنفاق الحكومي على القطاع 41.87 مليار ريال سعودي، بنسبة نمو تفوق 20٪ مقارنة بالعام السابق، وهو أعلى مستوى إنفاق منذ انطلاق مبادرة التحول الرقمي ضمن أهداف رؤية السعودية 2030.

لكن أين يذهب هذا الإنفاق؟
تشير البيانات إلى أن القطاعات ذات الأولوية في توجيه الإنفاق على تقنية المعلومات في عام 2023م كانت على النحو التالي:

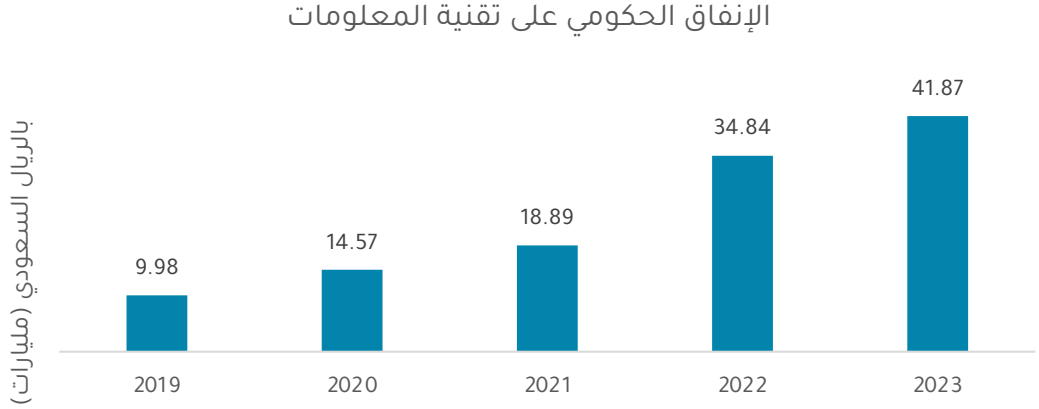

كما شهدنا ايضا في عام 2023م تصدر المملكة العربية السعودية في حجم الإنفاق على تقنية المعلومات, حيث انفقت المملكة 36.4% من اجمالي حجم الإنفاق في الدولة على تقنية المعلومات.

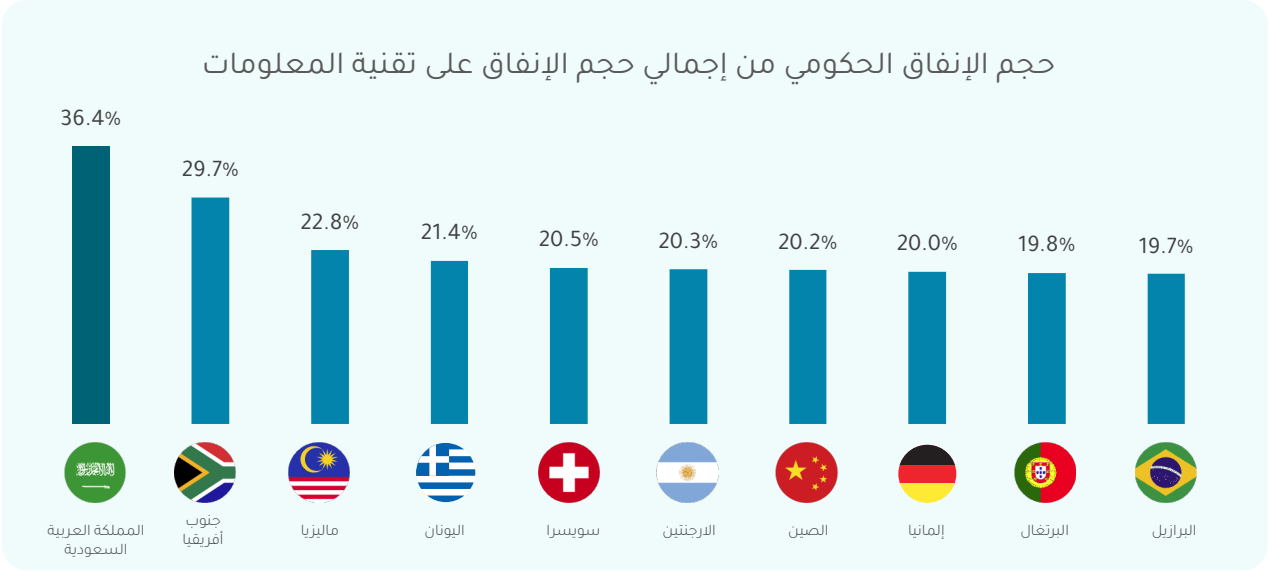


أما القطاعات الأخرى، فقد شهدت أيضاً ارتفاعًا ملحوظاً في الإنفاق الحكومي على تقنية المعلومات، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق من نحو 10 مليارات ريال إلى ما يقارب 42 مليار ريال. وشكلت قطاعات النقل والبنية التحتية (بما في ذلك البنية التحتية لقطاع الاتصالات) ما نسبته نحو 15٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي على تقنية المعلومات في مختلف القطاعات. وبالانتقال إلى القطاع الخاص، وتحديداً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد بلغت مشاركتها 34٪ من إجمالي قيمة العقود التقنية الموقعة في عام 2023م، كما شكّلت هذه المنشآت 78.3٪ من إجمالي عدد الشركات المتعاقدة، في خطوة تعكس توجهاً واضحاً نحو دعم الابتكار المحلي ونقل المعرفة التقنية.

ويُلاحظ أيضًا أن عدد العقود التقنية قد انخفض بنسبة 19٪، مقابل ارتفاع في قيمتها بنسبة 8٪، ما يدل على توجّه الدولة نحو مشاريع عالية الأثر واستراتيجية، بعيداً عن التركيز على النفقات التشغيلية فقط. وقد لا تكون هذه المرة الأولى التي يُرصد فيها تحوّل نمط الإنفاق التقني في هذا الاتجاه. ففي تجربة سنغافورة خلال تنفيذ مبادرة "الدولة الذكية" (Smart Nation) اتخذت الحكومة قرارًا استراتيجيًا بتقليص عدد العقود التقنية الفردية، والتركيز بدلًا من ذلك على مشاريع رقمية مترابطة وعالية الأثر، مثل: أنظمة الهوية الرقمية والبنية التحتية للمدفوعات الموحدة.

ولم يكن الهدف من ذلك تقليل التكاليف فقط، بل ضمان التوافق بين المشاريع، وتسريع التحول الرقمي على نطاق وطني شامل. وما يُميّز التجربة السنغافورية هو الدمج بين هذا التوجه، وتحفيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية، حيث خُصصّت لها مسارات مرنة، مثل: تقسيم العقود الكبرى إلى باقات فرعية تتناسب مع قدراتها، أو توفير منصات إلكترونية مثل GeBIZ، التي تُشابه منصة "اعتماد" في المملكة. وتقوم منصة GeBIZ بدور البوابة الرسمية للمشتريات الحكومية في سنغافورة، وقد أُطلقت لتسهيل الوصول إلى فرص التوريد والعقود الحكومية أمام مختلف الشركات، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة. **كما تم دعم هذه المنشآت من خلال برامج حكومية مثل:**

**Productivity Solutions Grant**

**SMEs Go Digital**

وهي برامج قدّمت دعماً مالياً واستشاريًا ساعد في إدماج هذه الشركات ضمن مشاريع التحول الرقمي. ويُعد هذا النوع من التوازن بين الجودة، والكفاءة، وتفعيل الابتكار المحلي نموذجاً عملياً لما يمكن أن تحققه سياسات الإنفاق الذكي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

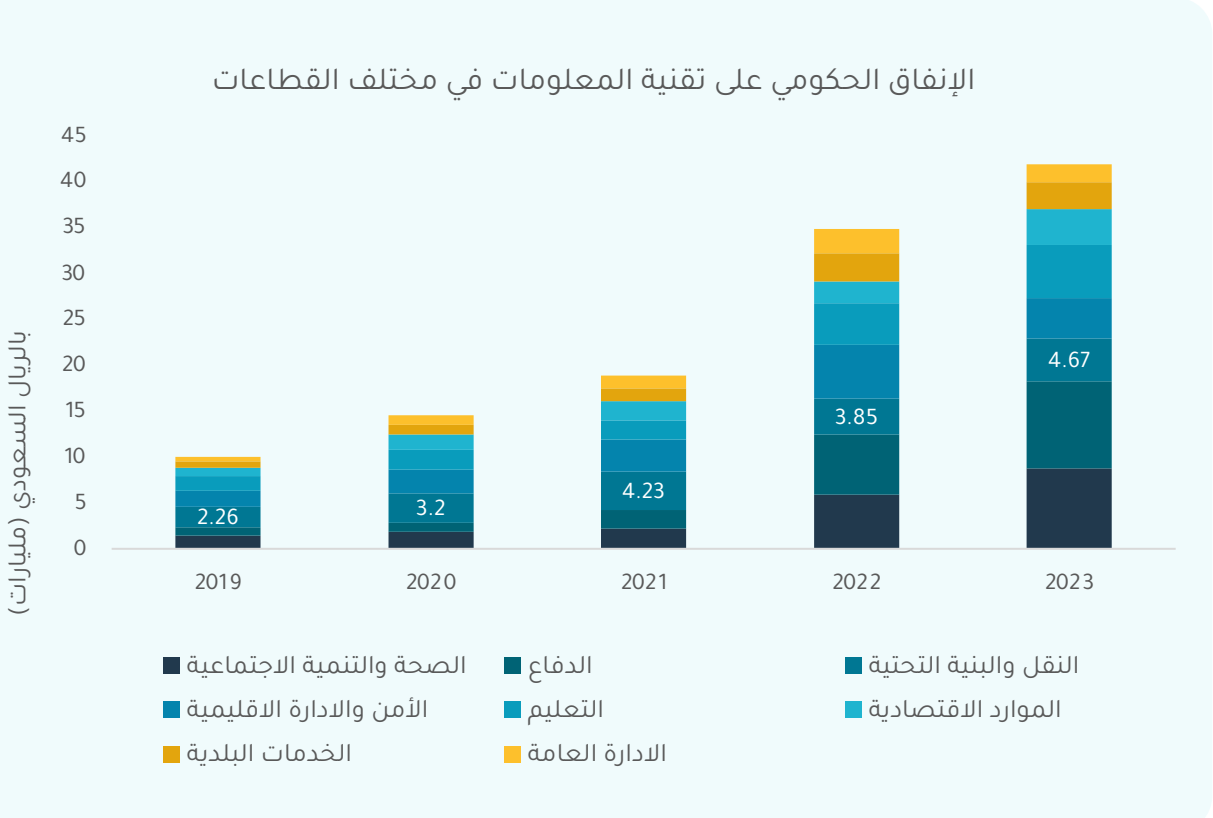

# نظرة عامة على المشرعين في قطاع الاتصالات وأدوارهم

**الجهة الحكومية المعنية بتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة تتولى مجموعة من المسؤوليات الأساسية، من أبرزها:**

- إعداد السياسات العامة والخطط الاستراتيجية لتوجيه مسار القطاع.
- دعم التحوّل الرقمي وتعزيز الابتكار في التقنيات الحديثة.
- الارتقاء بالبنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاقها لتلبية متطلبات التنمية.

**الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات، والفضاء، والتقنية في المملكة تُعنى بتمكين وإدارة الطيف الترددي، وتتمثل أبرز مهامها في:**

- الإشراف على تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- منح التراخيص لمزودي خدمات الاتصالات.
- إدارة الطيف الترددي.
- حماية حقوق المستخدمين وتعزيز المنافسة العادلة.

**مجلس حكومي يهدف إلى تعزيز وتطوير المحتوى الرقمي في المملكة، وتتضمن مهامه ما يلي:**

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع المحتوى الرقمي ومتابعة تطبيقه.
- دعم تأسيس شركات ومؤسسات متخصصة في المحتوى الرقمي.
- زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية المحتوى الرقمي ودوره في مختلف المجالات.
- تنفيذ الدراسات والأبحاث المتخصصة لدعم نمو وتقدم قطاع المحتوى الرقمي.

**مركز يتبع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، يركز على دعم وتمكين رواد الأعمال في المجال التقني داخل المملكة، ويشمل ذلك:**

- توفير حاضنات ومسرعات أعمال للشركات التقنية الناشئة.
- توفير خدمات استشارية متخصصة لرواد الأعمال في القطاع التقني.
- تيسير الوصول إلى المستثمرين ومصادر التمويل المختلفة.

**برنامج حكومي أطلقته وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، يهدف إلى تنمية صناعة تقنية المعلومات وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني، ومن أبرز مهامه:**

- استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية في قطاع تقنية المعلومات.
- دعم إنشاء وتوسعة أعمال الشركات العاملة في المجال التقني.
- تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية بما يواكب احتياجات القطاع.

الأكاديمية السعودية الرقمية SAUDI DIGITAL ACADEMY

**أكاديمية وطنية تتبع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، متخصصة في إعداد وتأهيل الكفاءات الوطنية في التقنيات الحديثة، وتتمثل مهامها في:**

- تقديم برامج تدريبية مختصة في المجالات التقنية مثل تحليل البيانات ، الأمن السيبراني ، والذكاء الاصطناعي.
- تمكين خريجي التخصصات التقنية من اكتساب المهارات المطلوبة لدخول سوق العمل.
- بناء شراكات مع شركات ومعاهد عالمية بهدف نقل الخبرات والمعرفة المتقدمة

الكراج The Garage INNOVATION DISTRICT

**مسرعة وحاضنة أعمال في المجال التقني أطلقتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (كاكست)، وتُعد أكبر مركز للابتكار التقني في المملكة، وتتمثل أبرز مهامها في:**

- احتضان الشركات التقنية الناشئة.
- تسريع نمو الشركات التقنية الناشئة.

وحدة التحول الرقمي National Digital Transformation Unit

**جهة حكومية تابعة للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، تُعنى بتسريع وتوجيه جهود التحول الرقمي في الجهات الحكومية، وتشمل أبرز مهامها:**

- دعم التكامل بين الأنظمة والتقنيات الحكومية المختلفة.
- قيادة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.
- الارتقاء بجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين والمقيمين في المملكة.

هيئة الحكومة الرقمية Digital Government Authority

**الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنسيق أعمال الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية داخل المملكة، وتشمل مهامها الأساسية:**

- تنظيم عمليات تشغيل وإدارة مشاريع الحكومة الرقمية، وتعميمها على الجهات المعنية.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية والإشراف على تنفيذها.
- تقييم أداء الجهات الحكومية ومستوى رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية، إضافة إلى قياس جاهزيتها الرقمية.
- وضع المعايير والمواصفات الفنية الخاصة بمنتجات وخدمات الحكومة الرقمية.

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني National Cybersecurity Authority

**الجهة المعنية بشؤون الأمن السيبراني في المملكة، وتُعد المرجع الوطني في هذا المجال. وتتضمن مهامها ما يلي:**

- إعداد أطر لإدارة مخاطر الأمن السيبراني، ومتابعة التزام الجهات بها، والعمل على تحديثها.
- إشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني.
- وضع آليات الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني، وضمان الالتزام بها وتحديثها.
- تنفيذ الأنشطة والعمليات المرتبطة بالأمن السيبراني بشكل مباشر أو عبر جهات أخرى.

**الجهة الوطنية المرجعية في جميع الأمور المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي، وتشمل تحت مظلتها:**

NDMO مكتب إدارة البيانات الوطنية National Data Management Office
NCAI المركز الوطني للذكاء الاصطناعي National Center for AI
NIC مركز المعلومات الوطني National Information Center

**مركز متخصص في تقديم الخدمات التقنية والرقمية للجهات الحكومية، ولقطاعي الأعمال والأفراد داخل المملكة، وتتضمن مهامه:**

- تطوير بنك البيانات الوطني
- المشغل للسحابة (Cloud) الحكومية.
- المركز المالك والمطور والمشغل للشبكة الحكومية الآمنة
- استضافة قناة التكامل الحكومية وتوفير بنيتها التشغيلية.

**مركز حكومي يُعنى بتطبيق استراتيجيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز مكانة المملكة في هذا المجال، وتشمل مهامه:**

- تنفيذ مشاريع بحثية متقدمة، ودعم منظومة البحث والتطوير والابتكار في الذكاء الاصطناعي.
- دعم وتمكين وتوسيع نطاق استخدامات الذكاء الاصطناعي داخل المملكة.
- تطوير وتأهيل الكفاءات الوطنية في مجالات علوم البيانات والذكاء الاصطناعي.

**جهة مسؤولة عن تنظيم وتطوير السياسات والضوابط الخاصة بإدارة البيانات الوطنية، بهدف تعزيز حوكمتها وحمايتها، وضمان استثمارها بكفاءة لدعم جهود التحول الرقمي**

- إعداد وتحديث الأطر التنظيمية والسياسات المتعلقة بإدارة البيانات على مستوى المملكة.
- تطوير إطار وطني لحوكمة البيانات يحدد القواعد والمعايير اللازمة لحمايتها وإدارتها بفعالية.
- دعم الجهات الحكومية في تحسين الأداء والإنتاجية، وتسهيل تقديم الخدمات العامة من خلال الاستخدام الأمثل للبيانات.

# الخدمات الرقمية

تشهد المملكة العربية السعودية تحولًا رقميًا جذريًا يُعد من أبرز ملامح رؤية المملكة 2030، حيث أصبحت الخدمات الرقمية محوراً أساسيًا في تطوير الأداء الحكومي، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، ورفع جودة الحياة الاجتماعية. فقد باتت هذه الخدمات، التي تُقدَّم عبر الوسائل التقنية والأنظمة الذكية، تعتمد على أحدث التقنيات لتسهيل الإجراءات وتسريع تنفيذها، مما يسهم في توفير الوقت والجهد، ويعزز تجربة المستخدم بصورة غير مسبوقة.

لقد تغيّر نمط الحياة اليومية في المملكة مع التوسع الكبير في الخدمات الرقمية. فلم يعُد المواطن أو المقيم بحاجة إلى الوقوف في طوابير طويلة أو التعامل مع إجراءات معقدة لإنجاز المعاملات الأساسية. اليوم، يمكن بكل سهولة استخراج سجل تجاري، أو الوصول إلى الخدمات المصرفية، أو حجز موعد طبي، وذلك من خلال تطبيقات ذكية مثل أبشر، توكلنا، وصحتي – وكل ذلك يتم خلال دقائق معدودة، وفي أي وقت، ومن أي مكان، في تجربة رقمية أصبحت جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية.

وفي الجانب التجاري، تُعد التجارة الإلكترونية (E-Commerce) من أبرز مجالات الخدمات الرقمية، وقد شهدت نمواً هائلًا في الأعوام الأخيرة. فقد سجلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات "مدى" نموًا سنويًا بنسبة 22٪ خلال الربع الأول من عام 2024م، بزيادة بلغت نحو 7.89 مليار ريال، حيث وصلت قيمة المبيعات إلى 44.42 مليار ريال، مقارنة بـ 36.53 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2023م. كما بلغ عدد العمليات المنفذة نحو 263.2 مليون عملية، وهو أعلى مستوى يُسجل على الإطلاق. ولم يقتصر التحول الرقمي على الخدمات الفردية، بل شمل بنية رقمية واسعة النطاق؛ إذ تجاوز عدد الخدمات الحكومية الرقمية أكثر من 6,000 خدمة. أما منصة "أبشر" وحدها، فتخدم أكثر من 26 مليون مستخدم، وتُقدم ما يزيد عن 350 خدمة إلكترونية، في واحدة من أبرز قصص نجاح التحول الرقمي الحكومي في المنطقة.

**263.2**

مليون عملية منفذة

## نقاط البيع (مدى) عبر الانترنت

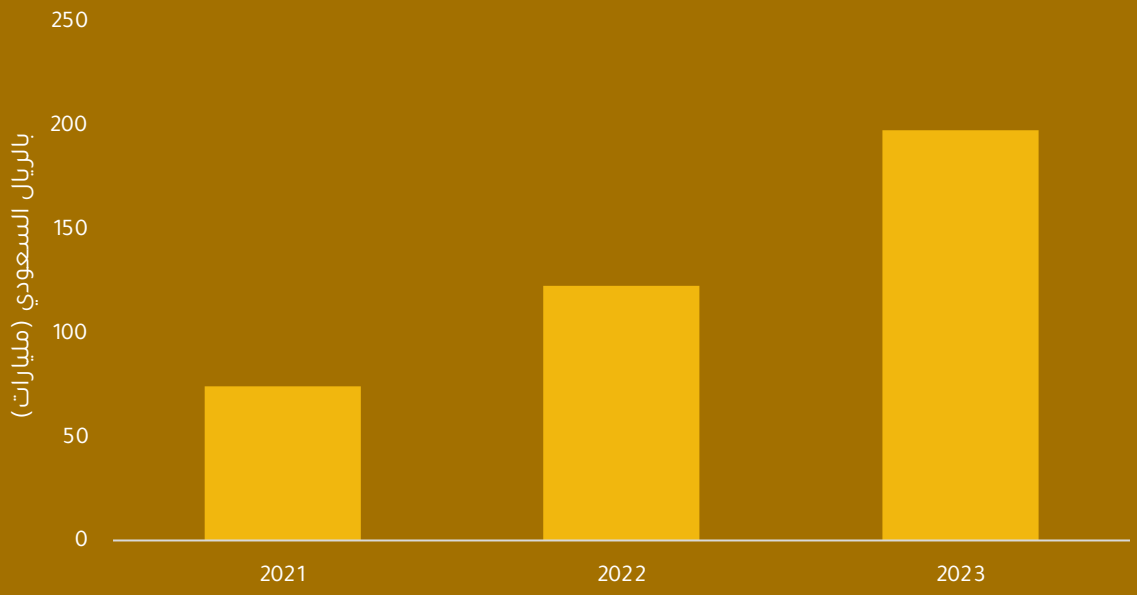


وفي ظل هذا الزخم الرقمي، برزت مبادرة استراتيجية جديدة تمثّلت في إطلاق شركة " HUMAIN " السعودية في مايو 2025م، بهدف تعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي للذكاء الاصطناعي. تسعى الشركة إلى تطوير بنية تحتية متقدمة للذكاء الاصطناعي تشمل مراكز بيانات فائقة القدرة، وتطوير نماذج لغوية ضخمة (LLMs) تدعم اللغة العربية. وتعمل HUMAIN ضمن شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات التقنية العالمية، **من أبرزها:**

NVIDIA

لتطوير مصانع ذكاء اصطناعي داخل المملكة بقدرات حوسبة تصل إلى 500 ميغاواط خلال السنوات الخمس القادمة.

amazon.com web services

لبناء "منطقة ذكاء اصطناعي" باستثمارات تتجاوز 5 مليارات دولار.

وتهدف الشركة إلى تطوير تقنيات سيادية تراعي الخصوصية والثقافة المحلية، وتدعم التنوع اللغوي من خلال نماذج ذكاء اصطناعي باللغة العربية. تأتي هذه المبادرة ضمن جهود المملكة لتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال الاستثمار في القطاعات التقنية المتقدمة، وترسيخ موقعها كقوة مؤثرة في مشهد الذكاء الاصطناعي عالميًا.

# البنية التحتية للقطاع و"توال"

في بداياتها، كانت البنية التحتية للاتصالات في المملكة العربية السعودية تعتمد على عدد محدود من الأبراج، تركزت في المدن الكبرى. ومع مرور الوقت، أدركت المملكة أهمية تطوير هذا القطاع الحيوي، فبدأت في توسيع شبكات الاتصالات لتشمل المناطق الريفية والنائية. وقد بلغ عدد أبراج الاتصالات في عام 2021م نحو 35 ألف برج، تمتلك منها شركة "توال" حوالي 45٪، باعتبارها أحد أبرز مشغلي البنية التحتية للاتصالات في المملكة.

ومع التقدم التقني، بدأت المملكة في تبنّي أحدث التقنيات العالمية، مثل شبكات الجيل الرابع والخامس (4G و 5G) ما أدى إلى تحسين جودة الخدمات وزيادة سرعة الإنترنت. كما تم تنفيذ مشاريع ضخمة لتوسيع شبكة الألياف الضوئية (FTTH)، حيث تم تغطية أكثر من 3.5 مليون منزل في مختلف مناطق المملكة، مما عزز جودة الاتصال بالإنترنت وسرعته. وفي إطار رؤية المملكة 2030، أعلنت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية عن مجموعة من الإسهامات البارزة التي أسهمت في رسم ملامح التحوّل الرقمي في المملكة. وقد شملت جهود الهيئة:

- تطوير البنية التحتية الرقمية.
- بناء شراكات فعّالة مع مقدّمي الخدمات والمنظمين المحليين.
- دعم وتمكين الخدمات اللوجستية الرقمية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع.
- ضمان المنافسة العادلة.
- رفع جودة الخدمات المقدّمة للمستخدمين.

سرعة التحميل للإنترنت المتنقل

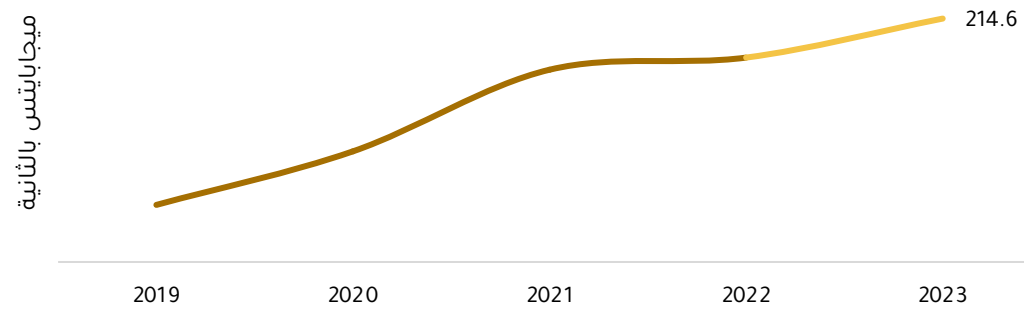

وبفضل هذه الجهود، حققّت المملكة قفزات نوعية؛ إذ بلغ عدد اشتراكات إنترنت الأشياء (IoT) نحو 12.6 مليون اشتراك، كما تضاعف متوسط سرعة الإنترنت المتنقل بنسبة 326٪ خلال خمس سنوات فقط. وشهدت المملكة أيضاً نشر أكثر من 60 ألف نقطة "واي فاي" في مختلف المناطق، في خطوة تعزز من شمولية الوصول للإنترنت. تؤكد هذه الإنجازات نجاح الاستراتيجية الوطنية في بناء مجتمع رقمي متقدم ومترابط، يمكّن الأفراد والقطاعات من الاستفادة من التقنيات الحديثة ضمن بيئة اتصالات متطورة ومرنة.

عند النظر في تكلفة برج الاتصالات أو قدرته على التغطية، يجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل تختلف بشكل كبير تبعًا لعدة اعتبارات منها:

- نوع البرج
- المواد المستخدمة في بنائها
- الخصائص الجغرافية للموقع (مثل التضاريس والكثافة السكانية)،
- نوع الشبكة التي يخدمها.

كما أن لكل برج عدة تصاميم ممكنة؛ فقد يكون من نفس النوع، ولكن باختلاف في الارتفاع، والذي قد يصل إلى 30 مترًا أو أكثر، ما يؤثر بدوره على نطاق التغطية والتكلفة. لذلك، يصعب اعتماد أرقام موحدة عند تقدير تكلفة البرج أو قدرته على التغطية، إذ يتم تصميم كل برج وتخصيصه بناءً على متطلبات المشروع والمنطقة المستهدفة.

## برج سلك (Guyed Mast)

يُعد هذا النوع من الأبراج منخفض التكلفة نسبيًا مقارنة بالارتفاعات التي يمكن أن يحققها، كما يُعد مناسبًا للمناطق الريفية المفتوحة. ومع ذلك، يتطلب مساحة أرضية كبيرة نظرًا لتمدد الحبال الداعمة التي تُستخدم في تثبيته.

## برج احادي (Monopole)

يُعد من الأبراج سهلة وسريعة التركيب، ويتميّز باحتياجه لمساحة أرضية صغيرة، ما يجعله مناسبًا للمناطق الحضرية وشبه الحضرية. ويُستخدم بشكل واسع في توسيع التغطية داخل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، نظراً لكفاءته في العمل ضمن بيئات عمرانية مزدحمة.

## برج شبكي (Lattice Tower)

هيكل فولاذي قوي يتحمل الظروف المناخية القاسية، مرن في تركيب عدة هوائيات من مزودين مختلفين، ويُستخدم في البنى التحتية الوطنية وشبكات التغطية الواسعة.

## برج تمويه (Camouflage Tower)

يندمج بصريًا مع البيئة المحيطة (مثل شكل شجرة أو عامود إنارة)، مثالي للمناطق السياحية أو السكنية التي تتطلب تصاميم غير مزعجة بصريًا.

## برج أعلى السقف (Rooftop Tower)

البرج المُركب على الأسطح يثبت فوق المباني في المناطق الحضرية لتوفير تغطية محلية إضافية، دون الحاجة إلى تخصيص مساحة أرضية مستقلة. ويستخدم على نطاق واسع في المدن والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والطلب المرتفع على خدمات الاتصالات.

# TAWAL

برزت شركة توال (TAWAL)، منذ تأسيسها في عام 2019م كمبادرة من مجموعة STC، لتلعب دوراً محوريًا في قطاع البنية التحتية للاتصالات من خلال إدارة وتشغيل أكثر من 30,000 برج في خمس دول. وتقدم الشركة خدمات متقدمة تشمل تصميم الأبراج وصيانتها، ومشاركة البنية التحتية، ودعم تقنيات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء، مع تغطية تتجاوز 99% من مساحة المملكة. وفي عام 2024م، استحوذ صندوق الاستثمارات العامة على 51% من توال ضمن صفقة استراتيجية هدفت إلى إنشاء أكبر كيان لأبراج الاتصالات في المنطقة، بإيرادات سنوية تقارب 4.8 مليار ريال

**4.8 مليار ريال**

إيرادات سنوية لأكبر كيان لأبراج الاتصالات في المنطقة.

كما وسّعت الشركة نطاق عملياتها دوليًا، من خلال استحواذها على أصول أبراج اتصالات في بلغاريا وكرواتيا وسلوفينيا، في صفقة بلغت قيمتها نحو 5 مليار ريال. ترتكز استراتيجية توال على تعزيز مفهوم مشاركة البنية التحتية، وهو نموذج يُمثل تحولًا جذريًا في طريقة إدارة وتشغيل شبكات الاتصالات. ففي السابق، كانت كل شركة اتصالات تبني شبكتها الخاصة من الأبراج والمعدات، مما أدى إلى تكرار الاستثمار في نفس المواقع، وارتفاع التكاليف، وهدر الموارد، لا سيما في المناطق منخفضة الكثافة السكانية. هذا النموذج التقليدي خلق تحديات كبيرة على مستوى التوسّع وجودة الخدمة، وأدى إلى بطء في تغطية المناطق البعيدة، إلى جانب عبء مالي كبير على المشغلين. مع تبني نموذج المشاركة، أصبح بالإمكان أن تستخدم عدة شركات اتصالات نفس البرج أو الموقع، مع الحفاظ على استقلالية معداتها. تقوم شركة متخصصة، مثل توال، ببناء البرج وصيانته وتأجيره لمختلف المشغّلين، وهو ما يوفر حلولًا أكثر كفاءة. وقد أسهم هذا التوجه في خفض التكاليف الرأسمالية والتشغيلية، وتسريع التوسع الجغرافي والتقني، ودعم الاستدامة البيئية من خلال تقليل عدد الأبراج المكررة واستهلاك الطاقة. هذا النموذج لم يكن جديدًا عالميًا، بل يُشابه التجربة الناجحة لشركة American Tower Corporation (ATC)، التي انطلقت من الولايات المتحدة بفكرة إنشاء أبراج اتصالات قابلة للتأجير من قبل مختلف المشغّلين. ومع اعتماد هذا النموذج، توسعتATC لتصبح إحدى أكبر شركات البنية التحتية للاتصالات في العالم، حيث تدير أكثر من 220,000 برج في أكثر من 25 دولة، وتُعد شريكًا رئيسيًا لكبرى شركات الاتصالات مثل T-MobilegVerizon و AT&T. وقد أثبتت التجربة فعالية هذا النموذج من خلال تحقيق نمو مالي مستدام، وزيادة العوائد التشغيلية، وتقديم خدمات عالية الكفاءة لعدد كبير من المشغلين في وقت واحد، ما يعكس تفوق نموذج المشاركة على نموذج الامتلاك المنفرد من حيث الكفاءة، والتكلفة، والمرونة. اليوم، تجسد شركة توال هذا التوجه محليًا وإقليميًا، كأحد النماذج الوطنية الرائدة في تطوير البنية التحتية الرقمية، بما يعزز من تنافسية قطاع الاتصالات، ويدعم أهداف التحول الرقمي في المملكة.

على الرغم من التقدم الكبير، إلا أن المملكة واجهت في المراحل الأولى من تطوير قطاع الاتصالات تحديات متعددة، من أبرزها صعوبة ربط المناطق النائية والمعزولة بشبكة اتصالات موحدة، إضافةً إلى التفاوت في جاهزية البنية التحتية الرقمية بين المناطق. ويُنسب هذا التحدي بشكل أساسي إلى المساحة الجغرافية الشاسعة للمملكة العربية السعودية، التي تزيد على 2.1 مليون كيلومتر مربع، ما يجعلها أكبر دولة في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى عدد السكان، فإن المساحة الإجمالية للمملكة عند تقسيمها على عدد السكان تُعد من الأعلى عالميًا، حيث تصل إلى نحو 61 ألف متر مربع للفرد، مقارنةً بدول مثل اليابان أو ألمانيا، التي تقل فيها المساحة للفرد عن 4,000 متر مربع. هذا الفارق الهائل في الكثافة السكانية مقارنة بالمساحة الإجمالية جعل من بناء شبكة اتصالات متوازنة تغطي جميع أنحاء المملكة تحديًا هندسيًا واقتصاديًا كبيرًا، خاصةً في المراحل الأولى، حيث كان يتطلب حلولًا غير تقليدية لتأمين الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية في جميع المناطق، بما فيها الصحراوية والجبلية والنائية.

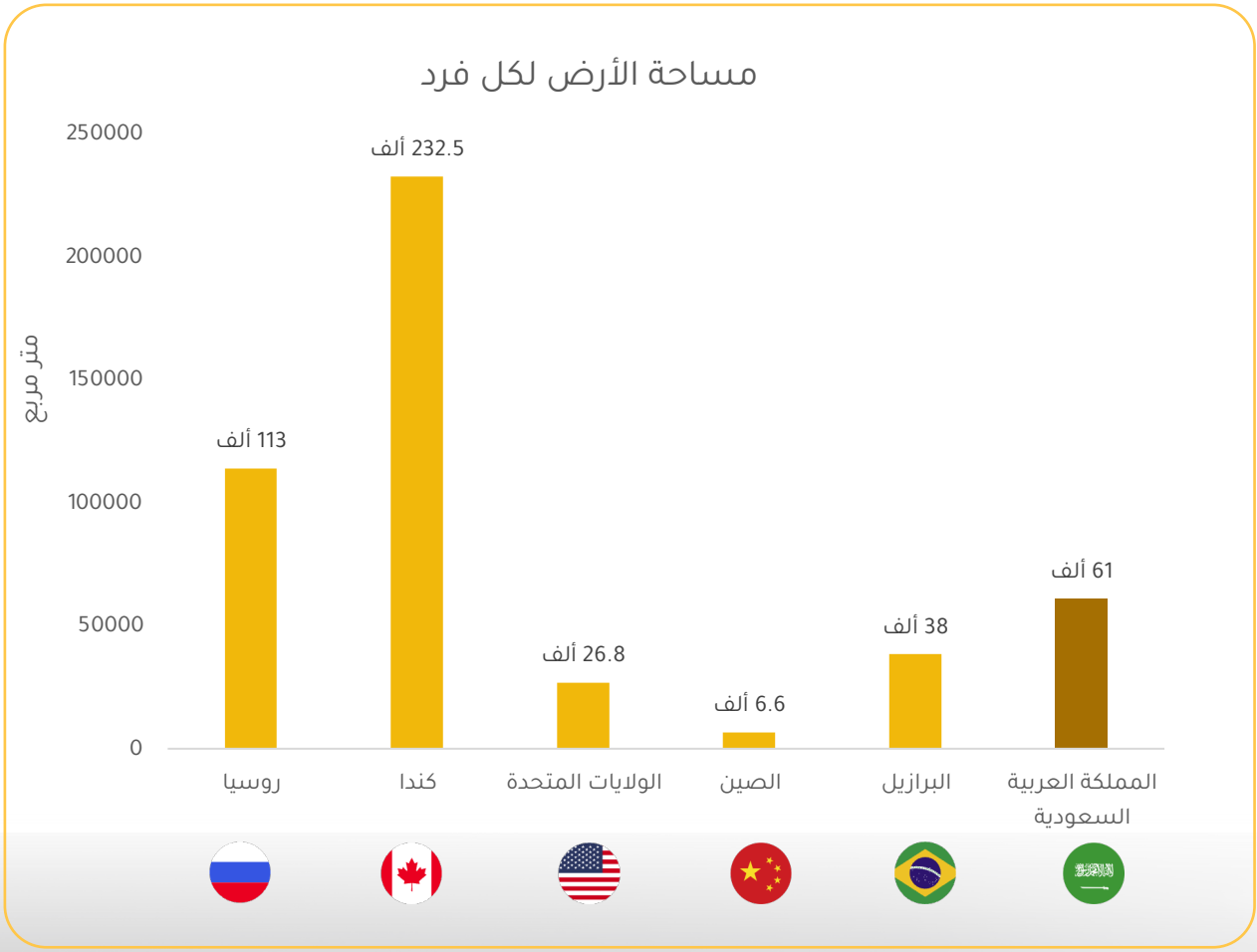

## مؤشر تطور المعلومات والاتصالات والتقنية 2024

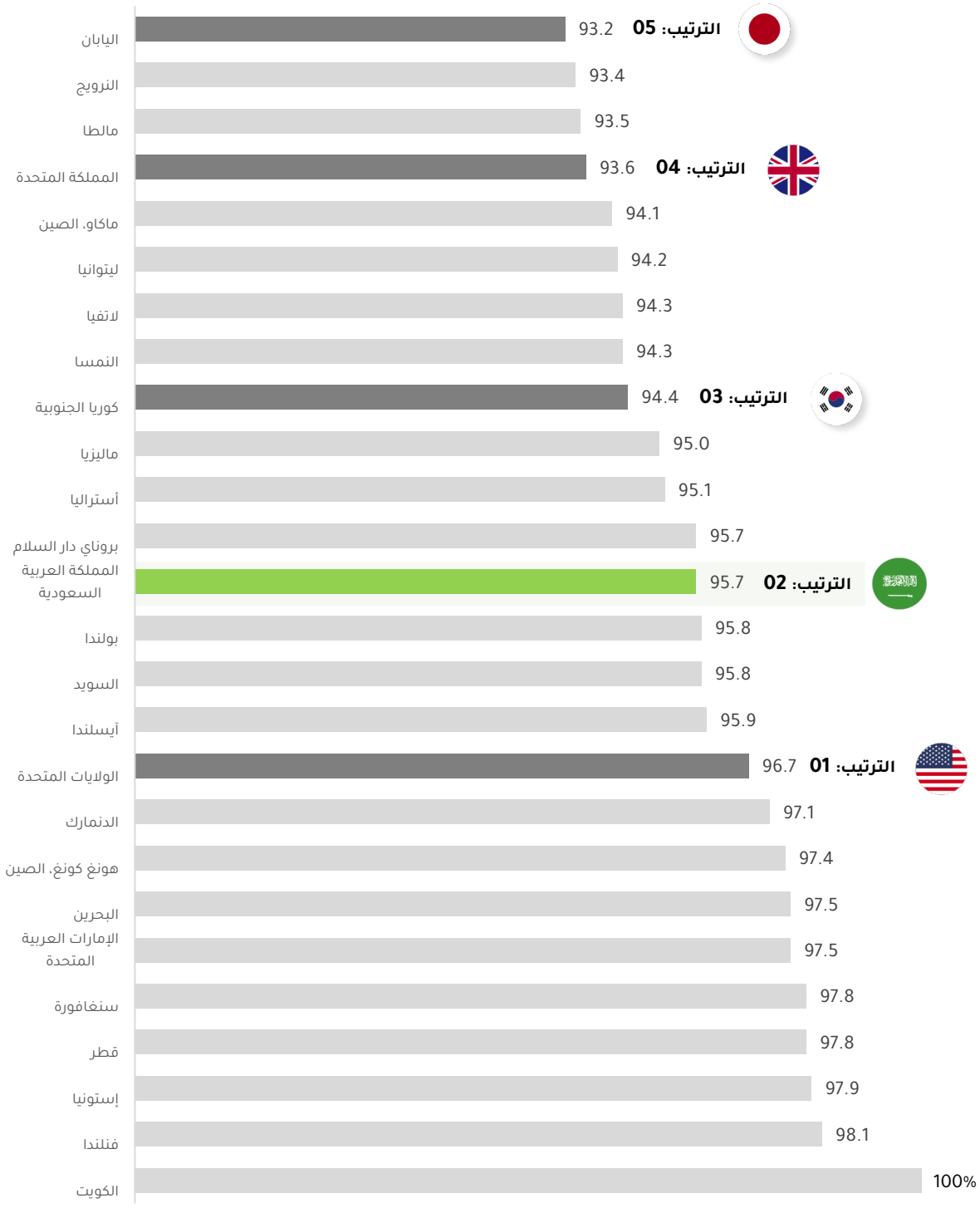

# تحليل القطاع والحصة السوقية

يُعد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة إجمالية تبلغ 180 مليار ريال سعودي في عام 2024، حيث سجّل متوسط النمو السنوي المركب (CAGR) للقطاع نسبة 8.06% خلال الأعوام الخمسة الماضية.

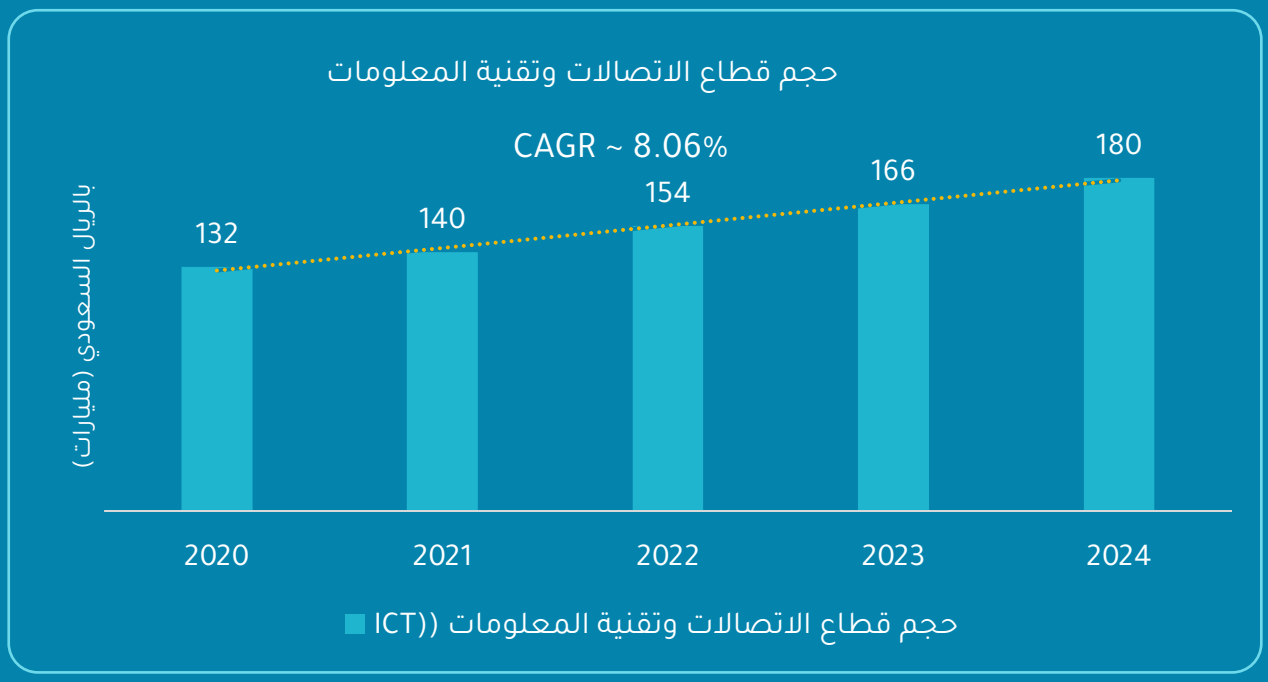


ويساهم القطاع بنحو 2.57% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. ويُعزى هذا النمو إلى التحول الرقمي الواسع الذي تشهده مختلف القطاعات الحكومية والصناعية والاجتماعية. ويُذكر أن قطاع الاتصالات وحده يستحوذ على نسبة 58% من إجمالي مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس أهمية الاتصالات ودورها المحوري. وتسعى المملكة إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لتقنية المعلومات والاتصالات، وجذب الاستثمارات من خلال تعزيز تنظيمات حماية البيانات، وتطوير تجمعات البنية التحتية، وتنمية المهارات الوطنية، واستقطاب الكفاءات الدولية، إلى جانب دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحتضان الشركات الناشئة.
ويأتي هذا التطور ضمن برنامج التحول الوطني المرتبط برؤية السعودية 2030، والذي يستهدف رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

وعلى الصعيد العالمي، تتفوق المملكة العربية السعودية على العديد من الدول في حجم قطاع تقنية المعلومات لعام 2024. ويشمل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات جميع الأنشطة المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

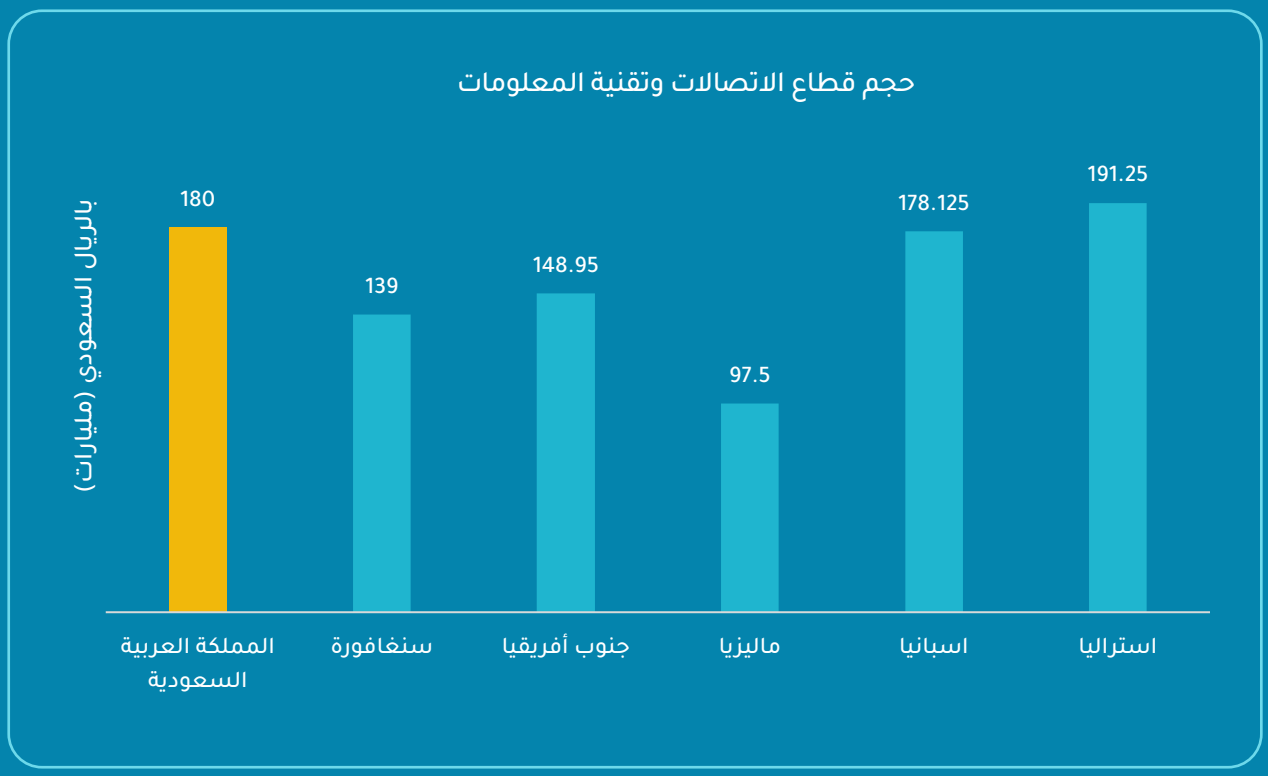


يشهد قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية نموًا متسارعًا في استخدام الإنترنت والخدمات الرقمية، مدعومًا ببنية تحتية متطورة وانتشار واسع للشبكات الحديثة. فقد بلغت نسبة انتشار الإنترنت نحو 99% من السكان، مع متوسط سرعة يصل إلى 214 ميغا بايت في الثانية للإنترنت المتنقل، وتتجاوز 325 ميغا بايت في شبكات الجيل الخامس، مما ساهم في رفع متوسط استهلاك الفرد من البيانات شهريًا إلى 44 غيغابايت، بنمو سنوي يُقدَّر بـ19%.هذا الاستخدام المتزايد انعكس بوضوح على التطبيقات المفضلة لدى المستخدمين، حيث يتصدّر تطبيق واتساب قائمة الاستخدام بنسبة 92.2% من السكان، يليه يوتيوب بنسبة 79.9%. ثم سناب شات بنسبة 79%. ويُظهر توزيع الاستخدام حسب الفئات العمرية أن فئة الشباب تميل بشكل أكبر إلى استخدام "سناب شات" و"تيك توك"، في حين يُستخدم "واتساب" و"يوتيوب" على نطاق أوسع لدى مختلف الفئات.

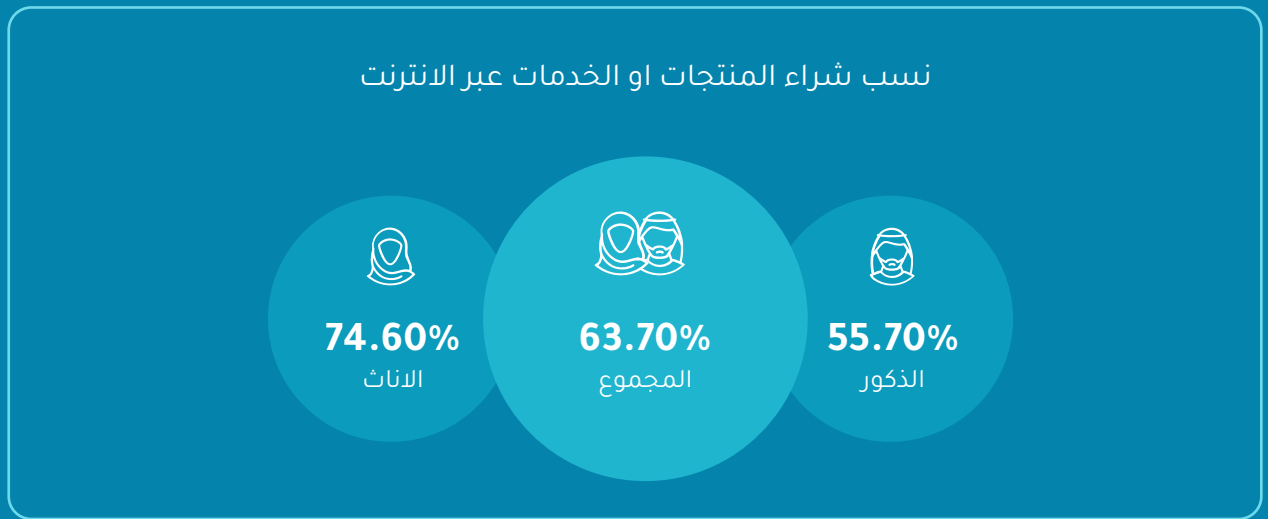

وبالتزامن مع هذا التطور، يزداد الاعتماد على التخزين السحابي بشكل سنوي، حيث ارتفعت نسبة استخدامه في المملكة بمعدل 14% خلال عام واحد، مدفوعةً بالتوسع في الخدمات الرقمية والحوسبة السحابية على مستوى الأفراد والمؤسسات. كما سجّلت المملكة خلال عام 2023 إجمالي حجم حركة بيانات يتجاوز 35 مليون تيرابايت، بزيادة قدرها 17% عن العام السابق، ما يجعلها من بين الدول الأكثر استهلاكًا للبيانات على مستوى العالم. وتتمركز أعلى معدلات حركة البيانات في مناطق ذات كثافة سكانية عالية مثل الرياض ومكة المكرمة.

ويمتد هذا التحول الرقمي ليشمل أيضًا الخدمات البنكية الإلكترونية، التي أصبحت جزءًا أساسيًا من سلوك الأفراد اليومي، حيث ارتفع معدل استخدامها إلى 73% من السكان في عام 2023، مدعومًا بسهولة الوصول إلى التطبيقات البنكية، وارتفاع الثقة في أمان المعاملات الرقمية. ويُلاحظ أن هذا التوجه لم يقتصر على التعاملات المصرفية فقط، بل امتد أيضًا على أنماط الإنفاق والاستهلاك، إذ بلغت نسبة شراء المنتجات أو الخدمات عبر الإنترنت 63%.

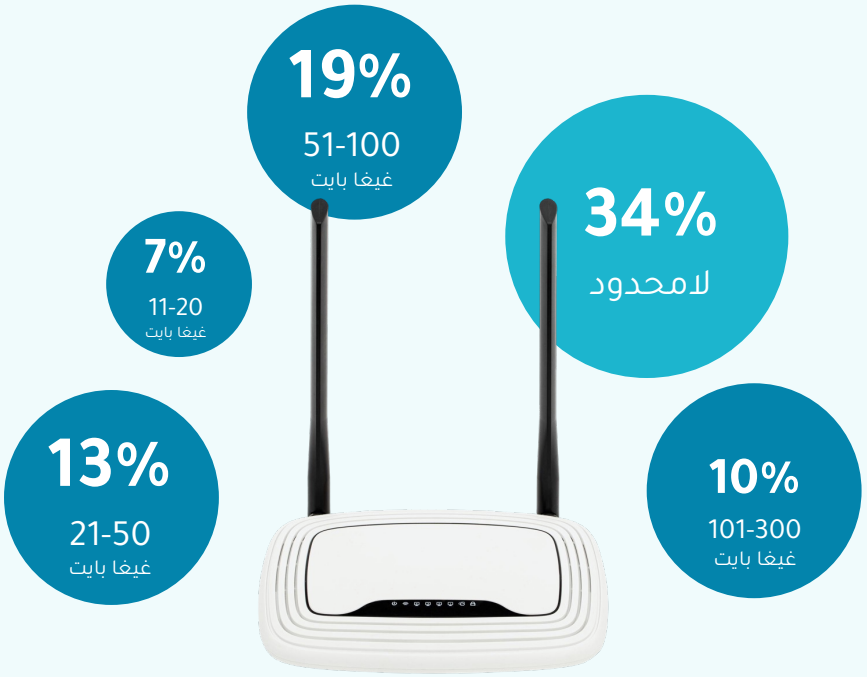


باقات الانترنت

ومع جميع هذه التحديات، برزت المملكة العربية السعودية كأحد أفضل النماذج في تطوير القطاع. وعلى الصعيد الدولي، حققت المملكة تصنيفات متميزة تعكس مكانتها الرائدة في القطاع الرقمي. فقد احتلت المرتبة الثانية بين دول مجموعة العشرين في مؤشر تطور الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT Development Index)، وذلك بعد الولايات المتحدة التي جاءت في المركز الأول بين دول المجموعة، مما يعكس قوة البنية التحتية، وسرعة الانتشار الرقمي، وكفاءة الخدمات.

كما صُنّفت المملكة في المرتبة السادسة عالميًا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة (UN E-Government Development Index) وهو مؤشر يقيس مدى توفر الخدمات الحكومية الرقمية، ومستوى رأس المال البشري، وجودة البنية التحتية للاتصالات، بالإضافة إلى مدى فعالية المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات إلكترونيًا.وعلى مستوى الأمن السيبراني، حققت المملكة إنجازًا عالميًا بارزًا بتصدرها المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني العالمي ( Global Cybersecurity Index) ،الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات. ويُعزى هذا التميز إلى الجهود الاستراتيجية التي تقودها الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، والتي عملت على بناء منظومة متكاملة من التشريعات، والبنية المؤسسية، ومراكز العمليات، والكفاءات الوطنية المؤهلة، مما أسهم في حماية الأصول الرقمية للمملكة، ورفع مستوى الثقة في الاقتصاد الرقمي.

تعكس هذه الإنجازات في قطاع الاتصالات تطلّع المملكة للريادة الرقمية عالميًا، بدعم من استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية، ورؤية واضحة لبناء اقتصاد معرفي مستدام، يواكب طموحات المستقبل.

يُعد قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات تكلفة من حيث الأصول الثابتة، وذلك لأن تكاليف إنشاء وتشغيل البنية التحتية تشكّل جزءًا كبيرًا من إجمالي الأصول. ولهذا السبب، غالبًا ما تكون هيكلة السوق أقرب إلى نموذج احتكار القلة (Oligopoly)، حيث يتطلب الدخول والمنافسة فيه استثمارات ضخمة وعوائق عالية يصعب على الشركات الجديدة تجاوزها.ونشهد هذا الأمر بوضوح في السوق السعودي، من خلال استحواذ ثلاث شركات رئيسية - STC، موبايلي، وزين - على الحصة الأكبر من السوق، وهو نمط لا يقتصر على المملكة، بل يظهر كذلك في معظم دول العالم. ويمثّل هذا التركيز في السوق أداءً ماليًا قويًا على مستوى القطاع ككل، حيث بلغت إيرادات قطاع الاتصالات في المملكة نحو 105 مليارات ريال سعودي في عام 2024، وهو رقم يُعبّر عن إجمالي الإيرادات المحققة من قبل شركات الاتصالات الرئيسية، بما في ذلك الشركات التابعة لها.

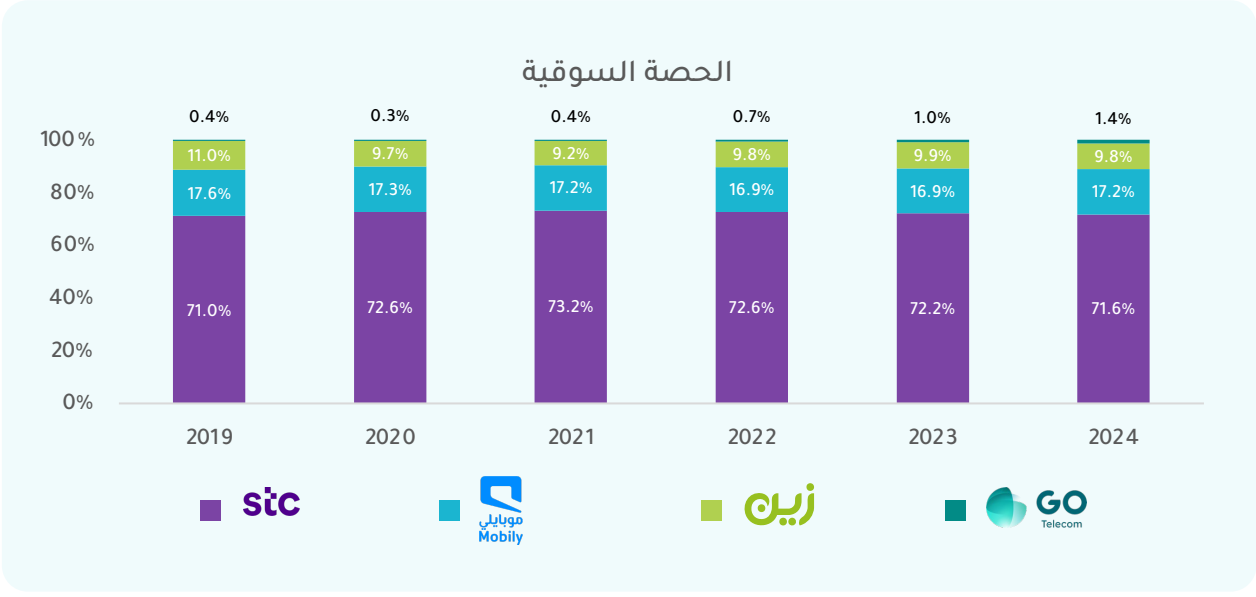


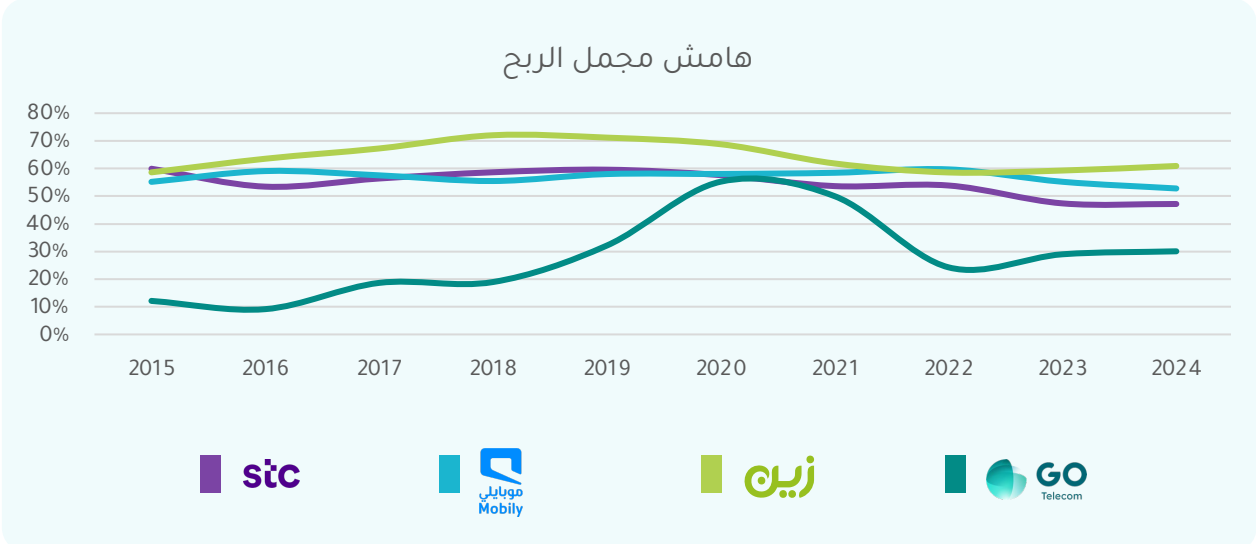

تقوم شركات الاتصالات على نموذج أعمال يركز بشكل رئيسي على توليد إيرادات مستمرة من خلال الاشتراكات الشهرية في خدمات الهاتف المحمول، الإنترنت، وخدمات الاتصالات الثابتة، بالإضافة إلى مصادر دخل إضافية مثل الحوسبة السحابية، استضافة البيانات، إنترنت الأشياء، وخدمات الدفع الإلكتروني. هذا النموذج يوفّر للشركات تدفقات نقدية مستمرة وغير موسمية في معظم الأحيان، نظرًا لاعتماد الأفراد والمؤسسات بشكل دائم على الاتصال وخدمات البيانات، دون تأثر كبير بالتقلبات الفصلية أو الموسمية كما هو الحال في بعض القطاعات الأخرى. وقد شهدنا نموًا سنويًا مركبًا بنسبة 6.6% من عام 2018 حتى 2024 في إجمالي إيرادات القطاع، مما يعكس توسّع قاعدة العملاء وزيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية. أما بالنسبة لهوامش مجمل الربح، فقد حافظت شركات مثل STC، وموبايلي، وزين على استقرار نسبي، حيث تراوحت هوامش مجمل الربح بين 50% إلى 70%.

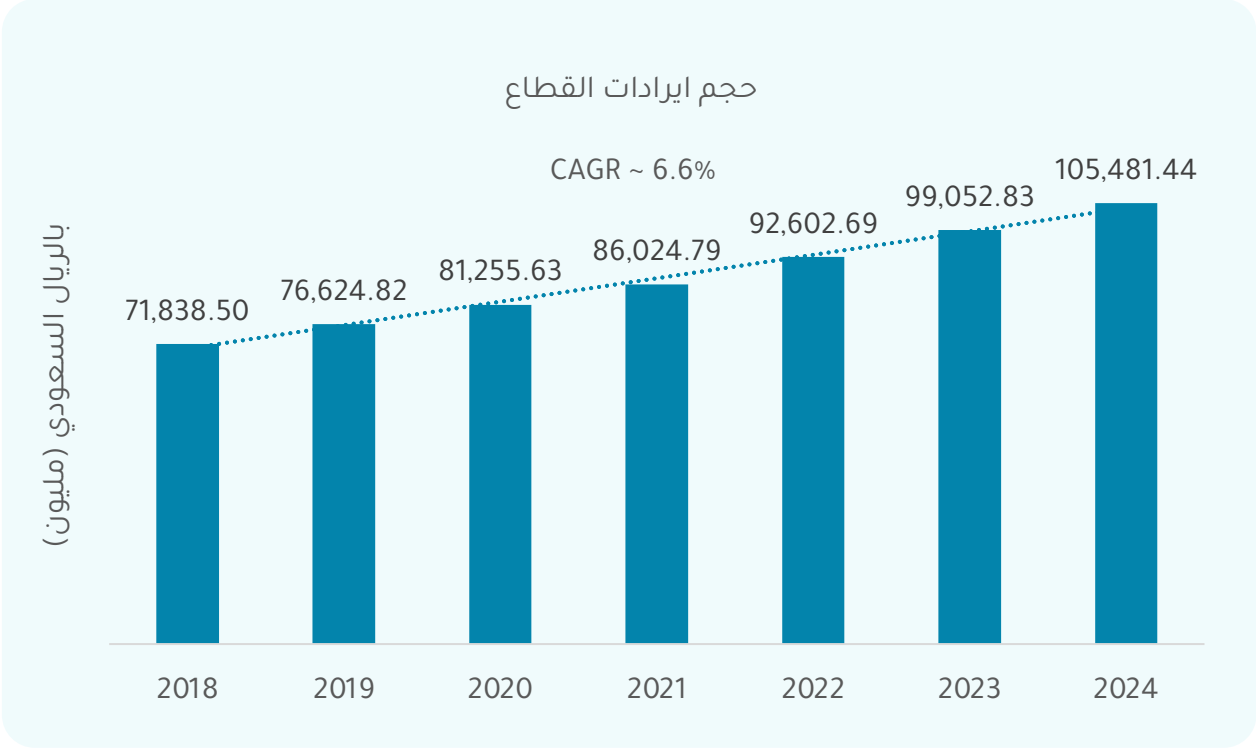


وعلى الرغم من الأداء الإيجابي للقطاع، إلا أن شركات الاتصالات تواجه عدة مخاطر قد تؤثر على استقرارها المالي. ومن أبرز هذه المخاطر التحديات التنظيمية الناتجة عن تغيّر السياسات الحكومية أو فرض قيود جديدة على التسعير أو استخدام الترددات، إضافة إلى المخاطر التكنولوجية المتمثلة في سرعة تطوّر التقنيات وضرورة مواكبة الابتكار، مما يتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة قد تؤثر على هوامش الربح.

يُواجه قطاع الاتصالات مستقبلاً واعداً، مدفوعاً بالتحول الرقمي وزيادة الاعتماد على البيانات، حيث يُتوقّع أن يتجاوز حجم سوق الاتصالات العالمي 2.5 تريليون دولار بحلول عام 2030، مع مساهمة متنامية من الخدمات الرقمية وخدمات المؤسسات (B2B).

يُعد التوسع في شبكات الجيل الخامس ركيزة رئيسية لهذا النمو، إذ تُظهر الدراسات أن شبكات الجيل الخامس (5G) قد تُضيف ما يصل إلى 1.3 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي خلال العقد القادم، من خلال تمكين تطبيقات مثل المدن الذكية، وإنترنت الأشياء، والمركبات المتصلة. أما على صعيد خدمات B2B، فتُشكّل فرصة ذهبية للقطاع، حيث تشير البيانات إلى أن ما يزيد عن 40٪ من نمو إيرادات شركات الاتصالات خلال السنوات الخمس القادمة سيأتي من خدمات موجهة لقطاع الأعمال، وليس الأفراد. وتشمل هذه الخدمات: حلول الشبكات المُدارة، الحوسبة السحابية، مراكز البيانات، الأمن السيبراني، والتكامل الرقمي، وهي احتياجات تتزايد لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات الحكومية بشكل مستمر.

حجم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المستهدف

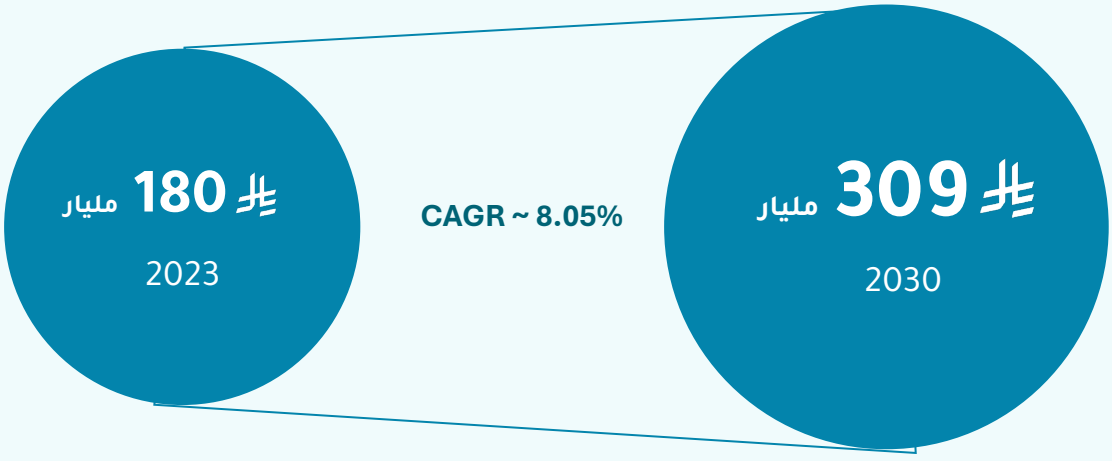

# الشركات العاملة في القطاع

| | | | |
|---|---|---|---|
| 7010 | 43.35 | 216,750 | 5.01 |
| الرمز | سعر السهم (ريال سعودي) | القيمة السوقية (مليون ريال سعودي) | ربح السهم (ريال) اخر 12 شهر |
| 2.38 | 17.73 | %15.54 | 29.21% |
| مضاعف القيمة الدفترية | مكرر الأرباح التشغيلي اخر 12 شهر | العائد على متوسط الأصول آخر 12 شهر | العائد على متوسط حقوق المساهمين آخر 12 شهر |

تعد شركة الاتصالات السعودية (STC) من ضمن أكبر 15 شركة اتصالات على مستوى العالم من حيث القيمة السوقية. ولا شك أن وراء هذا الكيان العملاق قصةٌ تقف خلف وصوله إلى هذا الحجم الضخم من الإيرادات، ووراء كل قصة، يا عزيزي القارئ، تقف تحديات وجهود عالية مبذولة من آلاف الموظفين، إلى جانب العديد من العوامل المهمة الأخرى مثل الإنفاق الرأسمالي.

تمتلك شركة الاتصالات السعودية حصة سوقية تقارب 73%، وهو ما يعكس ليس فقط قوة علامتها التجارية، بل أيضًا قدرتها على التكيف مع التحولات السريعة في القطاع الرقمي. ففي عام 2024، سجلت الشركة إيرادات قياسية بلغت 75 مليار ريال سعودي، مدفوعة بزيادة في الخدمات الرقمية وارتفاع في إيرادات حلول تقنية المعلومات والاتصالات. ما يُظهر فعالية استراتيجية التوسع والنمو التي تنتهجها الشركة، هو أن صافي الربح قفز بنسبة 85.7% ليصل إلى 24.6 مليار ريال. جزء من هذا النجاح يعود إلى محفظة استثماراتها التي أصبحت اليوم أكثر تنوعًا واتساعًا. فقد توجهت الشركة بقوة نحو الاستثمارات الخارجية، وكانت من أبرز خطواتها الاستحواذ على 9.9% من شركة Telefónicaالإسبانية، إحدى أكبر شركات الاتصالات في العالم. وعند الحديث عن الشراكات والاستحواذات الخارجية، فإن المزايا لا تقتصر على تعظيم الأصول فقط، بل تشمل أيضًا نقل المعرفة، والاطلاع على أحدث التقنيات في القطاع، وتبني أفضل الممارسات العالمية.

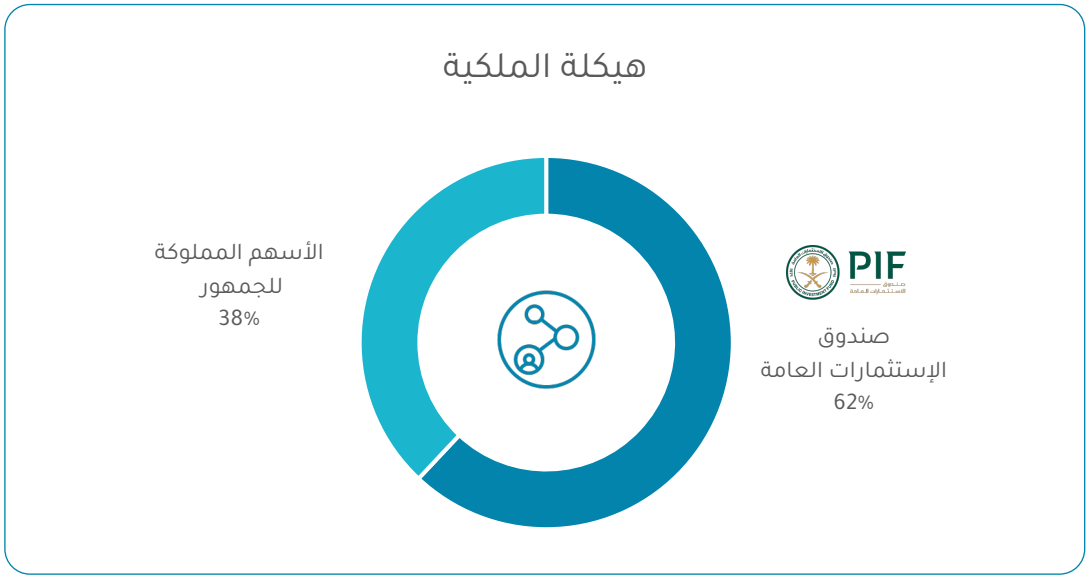


إلى جانب استثمارها الاستراتيجي في شركة Telefónica، قامت STC بتأسيس شركة "iot squared"، وهو مشروع مشترك مع صندوق الاستثمارات العامة يركز على تقنيات إنترنت الأشياء، بما يشمل خدمات المدن الذكية والمركبات المتصلة، حيث تستهدف الشركة أسواقًا خارجية إلى جانب السوق المحلي. كما واصلت STC ضخ استثماراتها عبر Tali Ventures في شركات ناشئة واعدة في آسيا وأوروبا، خصوصًا في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

وعلى صعيد الأصول، تدير STC محفظة ضخمة ومتنوعة من الأصول التي تُعد ركيزة أساسية في نموذج أعمالها. فإجمالي أصول الشركة بلغ 160 مليار ريال في نهاية عام 2024، وتشمل أصولًا ثابتة مثل مراكز البيانات، والكابلات البحرية، ومحطات الاتصالات، إلى جانب أصول غير ملموسة مثل حقوق الترددات، وبراءات الاختراع، والأنظمة التقنية، ما يوضح تنوع البنية التحتية التي تعتمد عليها الشركة في تقديم خدماتها.

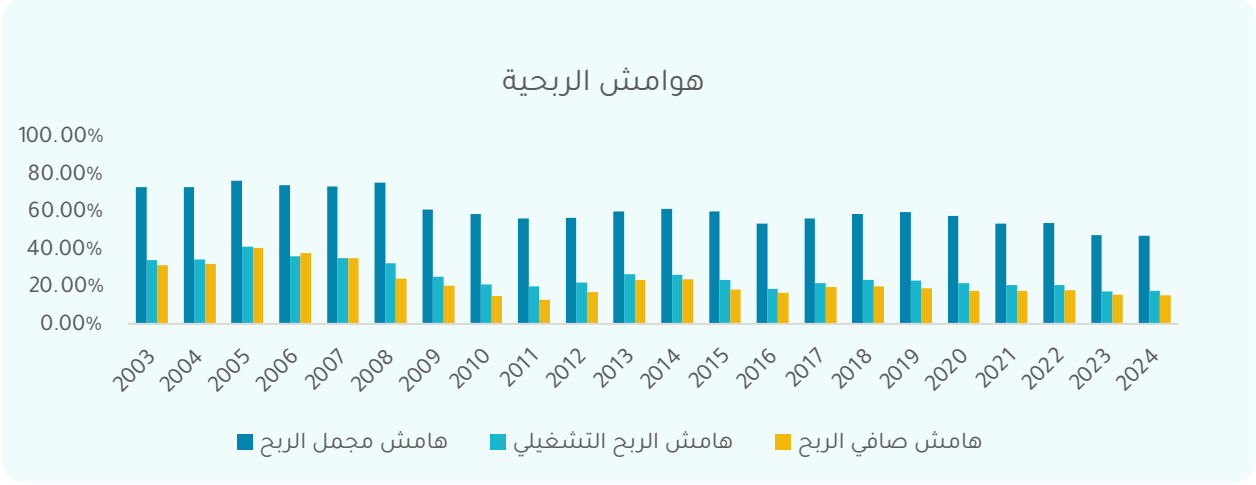


في رحلة تحليل الأداء المالي لشركة الاتصالات السعودية (STC) خلال الفترة الممتدة من عام 2018 حتى عام 2024، تظهر لنا قصة مالية دقيقة تُبرز التحديات الخفية خلف أرقام الأرباح والتدفقات النقدية. فعلى الرغم من أن شركة STC حافظت على توزيعات الأرباح لمساهميها على مدار السنوات، إلا أن هناك فجوة ملحوظة بين توزيعات الأرباح وما تولّده الشركة من تدفقات نقدية حرة (FCFF).ففي عام 2021م، وزعت الشركة أرباحًا تقارب 10 مليارات ريال لمساهميها، في حين أن التدفق النقدي الحر في تلك السنة لم يتجاوز المليار ريال. وعند البحث في أسباب انخفاض التدفقات النقدية الحرة، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى الانخفاض الكبير في التغير في رأس المال العام (Change in Working Capital) ففي عام 2021، ارتفع حجم الذمم المدينة بشكل حاد ليصل إلى نحو 24.8 مليار ريال، مقارنة بحجمها في عام 2020م الذي بلغ نحو 14.8 مليار ريال.

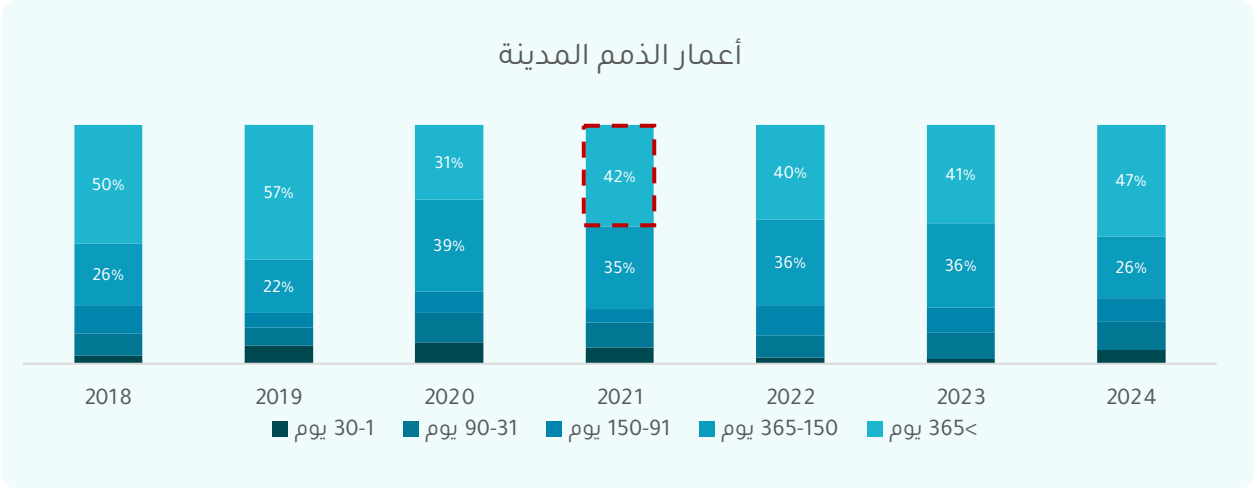

هذا النوع من الفجوة بين صافي التدفق النقدي الحر والتوزيعات ليس خاصًا بشركة STC فقط، بل يُعد أمرًا شائعًا في قطاع الاتصالات وغيره من القطاعات التي تتطلب إنفاقًا رأسماليًا كبيرًا. ففي العديد من الحالات، كما نرى في هذه الحالة، تنشأ هذه الفجوة نتيجة تغيّرات كبيرة في رأس المال العامل، مثل ارتفاع الذمم المدينة أو المخزون أو انخفاض الذمم الدائنة، ما يؤدي إلى تقليص السيولة المتاحة، رغم تسجيل أرباح محاسبية جيدة. ومع أن استمرار هذا الوضع قد يضغط على التدفقات النقدية مستقبلًا ويؤثر على قدرة الشركات على الاستثمار أو المحافظة على توزيعات مستدامة، فإن من المهم أن تستمر شركات الاتصالات في توزيع الأرباح على المساهمين، لعدة أسباب رئيسية. وتشمل هذه الأسباب - لا الحصر - أن شركات الاتصالات تُعد من القطاعات الدفاعية ذات التدفقات النقدية المستقرة، مما يجعل المستثمرين يتوقعون عوائد منتظمة من خلال التوزيعات. كما أن العديد من المستثمرين المؤسسيين، مثل صناديق التقاعد وصناديق الدخل، يعتمدون على هذه التوزيعات كمصدر دخل رئيسي. ولا بد من الإشارة أيضًا إلى أن الحفاظ على سجل توزيعات مستقر يعزز ثقة السوق ويدعم تقييم السهم. ومع ذلك، من الضروري أن تكون هذه التوزيعات مبنية على أسس مالية سليمة، حتى لا تُضغط السيولة التشغيلية للشركة وتُقيَّد قدرتها على الاستثمار أو سداد الالتزامات.

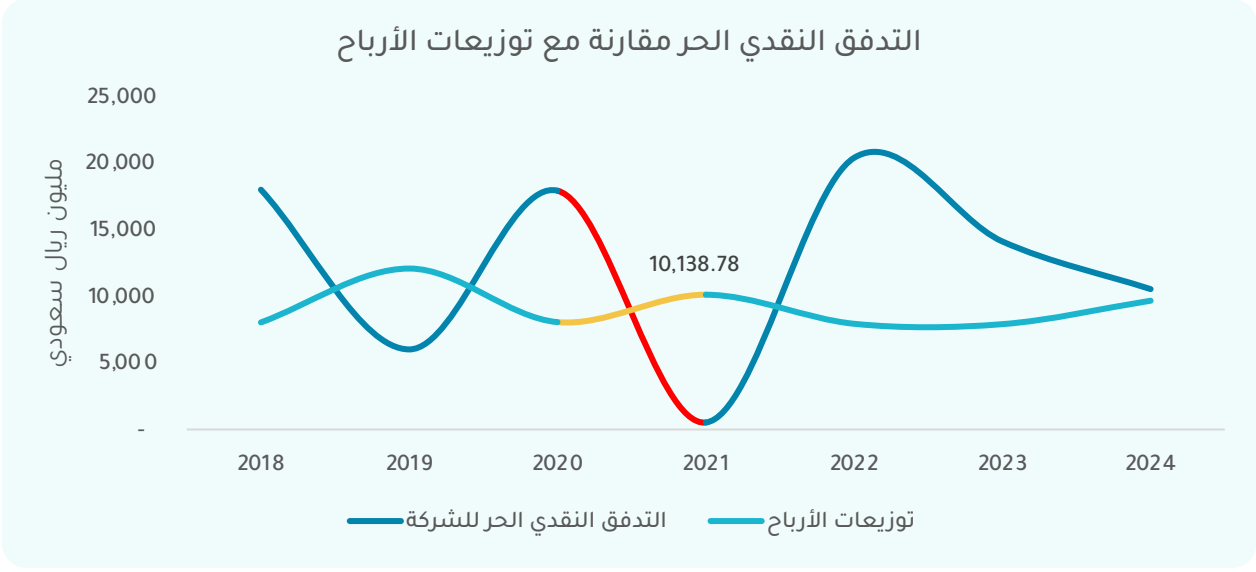


في عام 2024م، واصلت شركة الاتصالات السعودية STCأداءها التصاعدي، حيث حققت إيرادات بلغت 75.89 مليار ريال سعودي، بدعم من ارتفاع إيرادات STCالسعودية بنسبة بلغت 0.9%، بالإضافة إلى ارتفاع حجم إيرادات الشركات التابعة بنسبة كبيرة وصلت إلى 16.4%، ما يعكس نجاح استراتيجية المجموعة في تنويع مصادر دخلها وتعزيز مساهمة الشركات التابعة في النمو العام. ومع ذلك، لم يكن هذا النمو خاليًا من التحديات؛ فقد شهدت المصاريف التشغيلية ارتفاعًا قدره 1.296 مليار ريال، وجاءت هذه الزيادة نتيجة تصاعد مصاريف البيع والتسويق بـ692 مليون ريال، وارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى 554 مليون ريال، إلى جانب نمو في المصاريف الإدارية والاستهلاك بقيمة 388 و216 مليون ريال على التوالي. كما سجلت الشركة انخفاضًا في بند الدخل الآخر بمقدار 2.3 مليار ريال، يعود جزء كبير منه إلى برنامج التقاعد المبكر الذي كلّف الشركة 2.577 مليار ريال، مقارنة بـ863 مليون ريال في العام السابق، بالإضافة إلى خسائر انخفاض في قيمة بعض الاستثمارات مثل (BGSM) الماليزية الناتجة من ضعف أداء السوق.

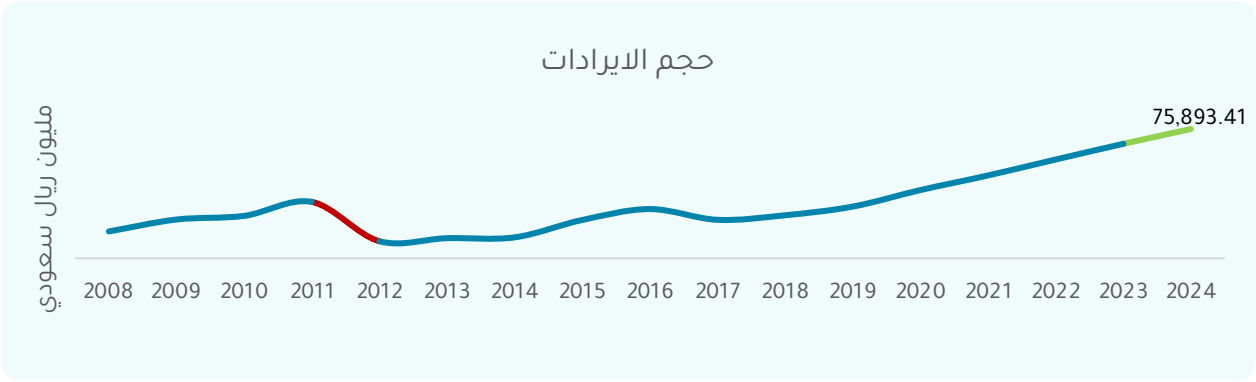


شهدت شركة الاتصالات السعودية STC نمواً تدريجيًا في إيراداتها على مدار السنوات الماضية، حيث سجلت خلال الخمس سنوات الماضية نمواً مركبًا بمقدار 6.5%. ولكن عندما ننظر إلى أداء الشركة في الأعوام الماضية، نلاحظ أن عام 2012م شهد انخفاضاً ملحوظًا في الإيرادات، حيث انخفضت من 59.36 مليار ريال إلى 44.75 مليار ريال، وهو ما انعكس أيضاً على انخفاض حجم الأصول لتنخفض من 117.9 مليار إلى 82.5 مليار ريال. ويعود هذا الانخفاض إلى تعديل محاسبي طبقته الشركة في ذلك العام، حيث اعتمدت طريقة حقوق الملكية (Equity Method) بدلًا من طريقة التوحيد النسبي (Proportional Consolidation Method) لمعالجة الاستثمارات في الشركات المشتركة، وهو ما ترتب عليه تغيير في طريقة عرض بعض بنود القوائم المالية، حيث لم تعد نتائج الشركات المشتركة تُدرج بشكل كامل ضمن الإيرادات والمصروفات وبعض البنود الأخرى، بل تُدرج فقط حصة STC من صافي أرباح أو خسائر تلك الشركات ضمن بند الدخل من الاستثمارات. وقد أدى هذا التغيير المحاسبي إلى خفض الإيرادات والأصول المعلنة، دون أن يعكس بالضرورة تراجعًا فعليًا في الأداء التشغيلي أو الاستثماري للشركة، وذلك وفقًا للمعيار المحاسبي رقم 16 الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA).

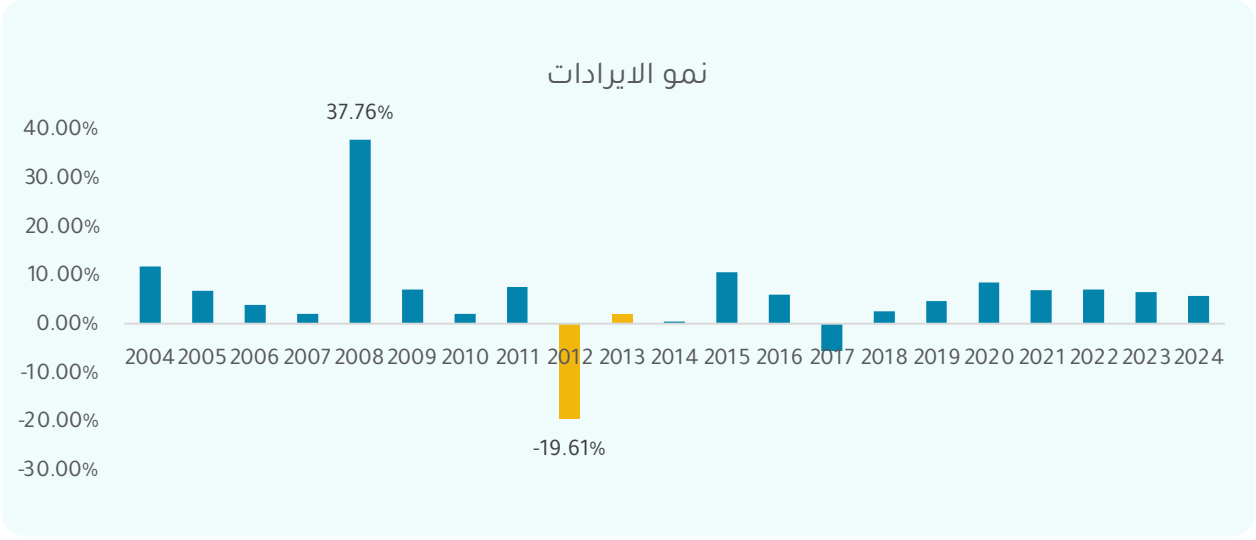

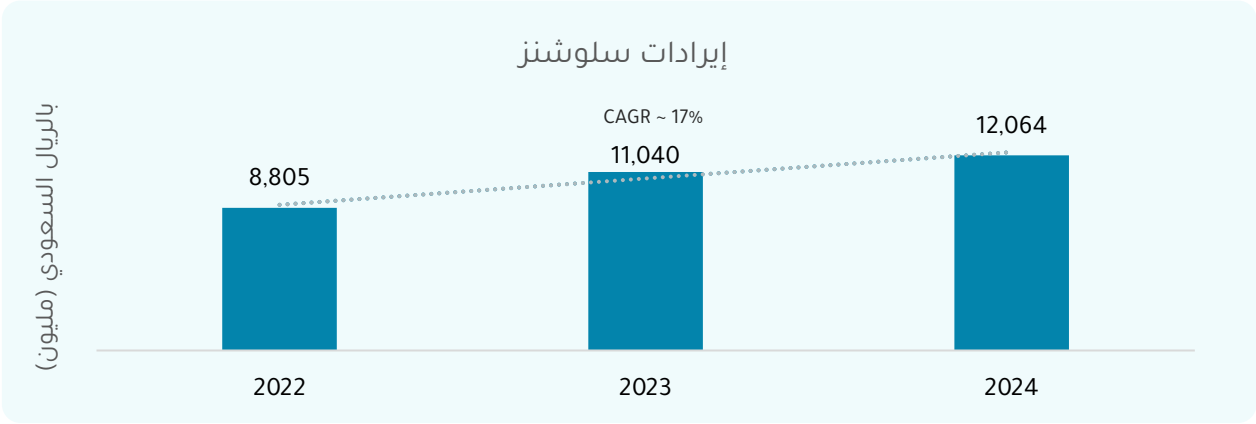


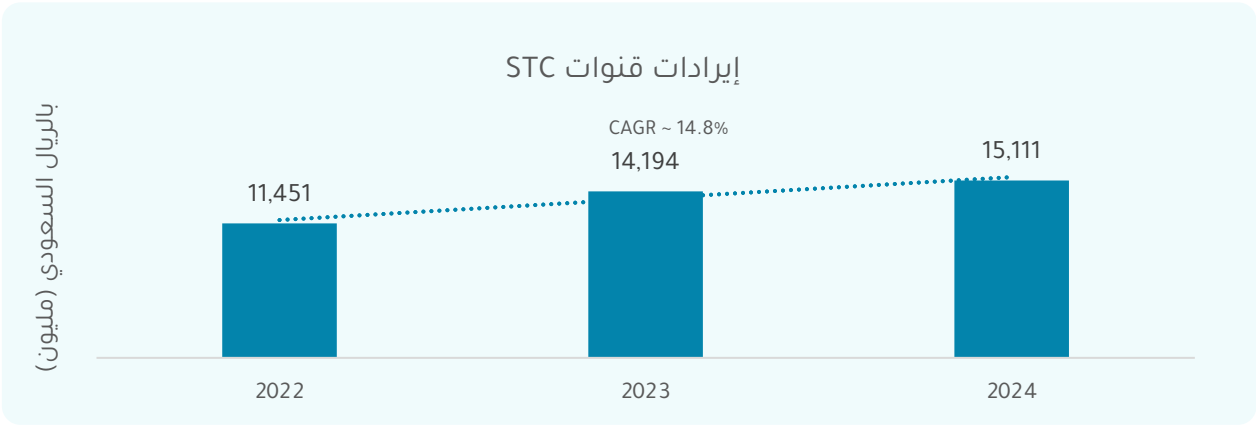


تصل شركات الاتصالات عادةً إلى مرحلة من النضج التشغيلي بعد أن تتمكن من تحقيق تغطية واسعة للسوق وتقديم خدماتها الأساسية، مثل الهاتف المحمول والإنترنت. وعند بلوغ هذه المرحلة، تبدأ الشركات في البحث عن مسارات جديدة للنمو من خلال تنويع مصادر دخلها. ويأتي ذلك غالبًا عبر تأسيس شركات تابعة متخصصة تستهدف قطاعات تقنية ناشئة وواعدة، مثل الأمن السيبراني، الحوسبة السحابية، الحلول الرقمية، والخدمات المالية، بهدف مواكبة التحول الرقمي وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات التقنية المتقدمة.

اتبعت العديد من شركات الاتصالات العالمية هذا المسار، ومن أبرز الأمثلة شركة Bharti Airtelالهندية، التي وسّعت نطاق أعمالها من خلال إنشاء كيانات متخصصة مثل Airtel Payments Bank، التي تقدم خدمات الدفع الرقمي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، و Airtel Digital TV، التي توفر خدمات التلفزيون الرقمي للمشتركين. مكّنت هذه الخطوات الشركة من التوسع في تقديم خدمات رقمية ومالية متكاملة تخدم شريحة أوسع من المستخدمين.
أما شركة Deutsche Telekomالألمانية، فتُعد من أبرز النماذج العالمية في هذا المجال، إذ تمتلك شركة T-Mobile US، أحد أكبر مشغلي شبكات الهاتف المحمول في الولايات المتحدة، إضافةً إلى شركة T-Systems، التي تُعنى بتقديم حلول الحوسبة السحابية، وأمن المعلومات، والخدمات الرقمية للشركات والجهات الحكومية. وتُبرز هذه التجارب الدولية كيف يمكن لشركات الاتصالات التحول إلى كيانات تقنية متعددة النشاطات من خلال شركات تابعة متخصصة تُسهم في بناء نموذج عمل أكثر تنوعًا واستدامة.
اتبعت STC نهجًا تدريجيًا ومدروسًا في تنويع أنشطتها عبر تأسيس عدة شركات تابعة متخصصة، ومن أبرزها:

| الشركة | الايرادات (مليون ريال) (2024) | حصة الشركة من ايرادات STC | نشاط الشركة |
|---|---|---|---|
| channels by stc | 15,110.61 | 17.1% | شركة متخصصة في توزيع وبيع منتجات وخدمات STCعبر قنوات البيع المباشرة وغير المباشرة داخل المملكة. |
| solutions by stc | 12,063.90 | 13.7% | شركة تقدم حلول تقنية معلومات شاملة تشمل التحول الرقمي، الحوسبة السحابية، والأنظمة الذكية. |
| stc kw | 4,105.48 | 4.7% | تقديم خدمات الاتصالات، تشمل الهاتف المحمول، الإنترنت، وحلول الأعمال في دولة الكويت. |
| stc Bahrain | 1,927.97 | 2.2% | تقديم خدمات الاتصالات، تشمل الهاتف المحمول، الإنترنت، وحلول الأعمال في مملكة البحرين. |
| center3 | 1,911.72 | 2.2% | شركة متخصصة في مراكز البيانات، الربط الإقليمي والدولي، وخدمات البنية التحتية الرقمية. |
| STC Bank | 1,261.65 | 1.4% | منصة للخدمات المالية الرقمية والمحفظة الإلكترونية تقدم حلول الدفع والتحويل المالي. |
| sirar by stc | 732.68 | 0.8% | شركة متخصصة في الأمن السيبراني وتقديم حلول حماية البيانات والبنية التحتية الرقمية. |
| intigral | 686.00 | 0.8% | شركة تعمل في مجال المحتوى الرقمي وخدمات بث الفيديو، وهي المالكة لخدمة "جوّي TV". |

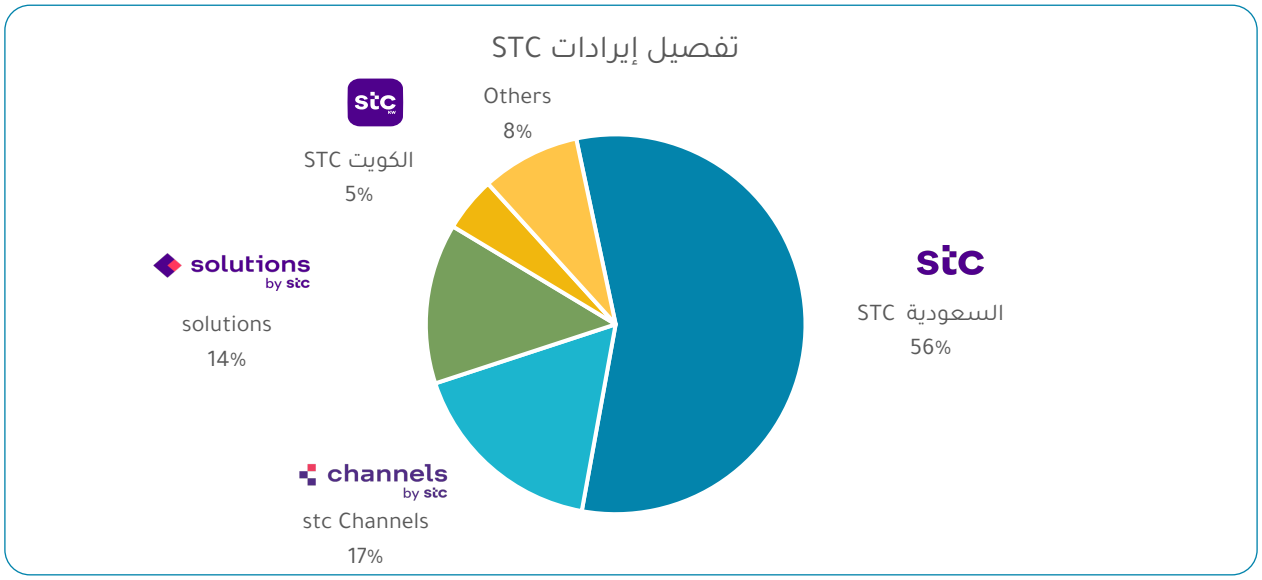

| | | | |
|---|---|---|---|
| 7020 | 58.70 | 45,199 | 4.20 |
| الرمز | سعر السهم (ريال سعودي) | القيمة السوقية (مليون ريال سعودي) | ربح السهم (ريال) اخر 12 شهر |
| 2.43 | 15.31 | %8.16 | 17.54% |
| مضاعف القيمة الدفترية | مكرر الأرباح التشغيلي اخر 12 شهر | العائد على متوسط الأصول آخر 12 شهر | العائد على متوسط حقوق المساهمين آخر 12 شهر |

موبايلي Mobily

تأسست شركة موبايلي (اتحاد اتصالات) في ديسمبر 2004، بعد حصولها على رخصة المشغّل الثاني للهاتف المحمول في المملكة العربية السعودية، وبدأت عملياتها التجارية في مايو 2005، محققة انطلاقة قوية جعلتها من أسرع شركات الاتصالات نموًا في المنطقة خلال سنواتها الأولى، وأسهمت في تغيير ملامح المنافسة في القطاع. سعت موبايلي بعد ذلك إلى تعزيز بنيتها التحتية بإطلاق خدمات الجيل الثالث المتطور (3.5G)،ثم أدخلت شبكات الجيل الرابع في عام 2011. كما توسعت في مجال نقل البيانات عبر شبكتها الوطنية للألياف البصرية، مما رسخ مكانتها كمزوّد رئيسي لخدمات الاتصالات والبيانات في المملكة.

منذ دخولها إلى السوق السعودي، شهدت موبايلي نموًا واضحًا عبر السنوات، وحرصت على تطبيق استراتيجياتها الخاصة للتوسع في جميع أنشطتها. وقد شهد قطاع الأعمال لدى الشركة نموًا ملحوظًا، حيث سجل نموًا مركبًا بنسبة 21.91% منذ عام 2019. ويُعد قطاع الأعمال اليوم العمود الفقري لنمو شركات الاتصالات، إذ يشمل - دون حصر - خدمات الحلول التقنية، والخدمات السحابية، وتوفير مراكز البيانات، وشبكات الألياف وغيرها. ويُلاحظ هذا النمط في معظم شركات الاتصالات، حيث ترتكز استراتيجياتها على توفير خدمات متكاملة لقطاع الأعمال، وبناء علاقات متينة مع الشركات والجهات ذات الصلة. وتُظهر البيانات أن أداء شركة موبايلي خلال السنوات الست الماضية اتخذ مسارًا تصاعديًا في العديد من المؤشرات. فوفقًا للرسم البياني، ارتفع صافي الربح التشغيلي من عام 2019 إلى 2024 بمقدار يُقارب 2.14 مليار ريال، بمعدل نمو مركب بلغ 24.23%، مما يعكس تحسنًا في كفاءة التشغيل لدى الشركة.

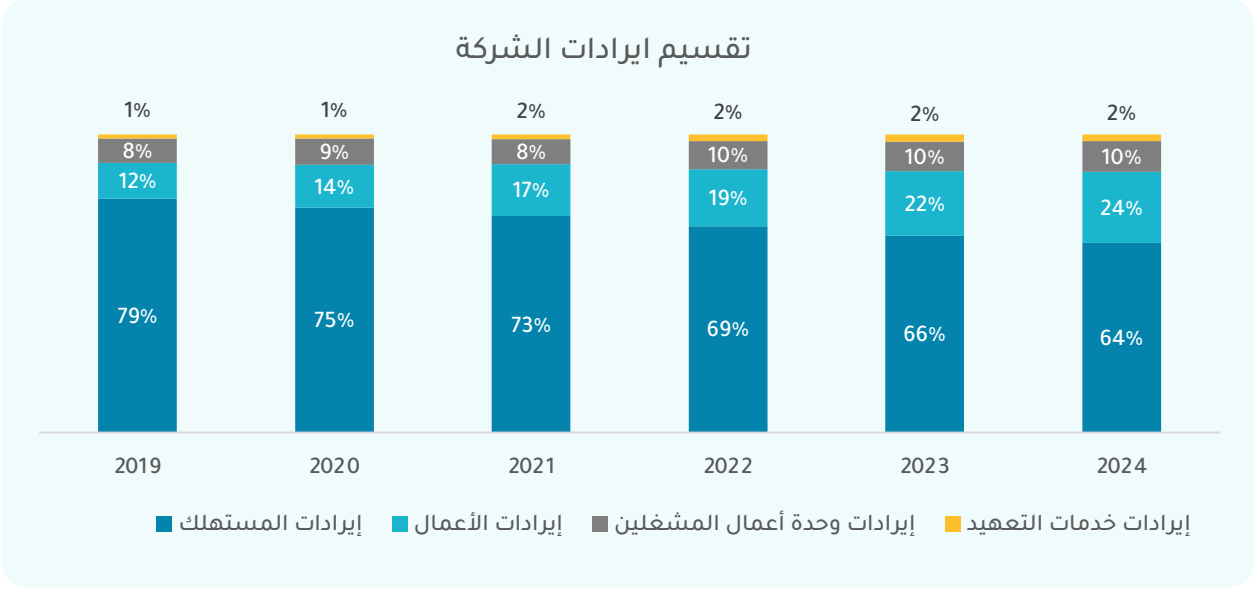


ولا شك أن في أي قطاع حول العالم، غالبًا ما تتجاوز احتياجات قطاع الشركات - سواء كانت خاصة أو عامة - احتياجات الأفراد، وذلك بسبب تنوع الحلول المطلوبة للشركات وارتفاع قيمتها. كما أن استهداف هذا القطاع يُمكّن شركات الاتصالات من تعزيز ربحيتها بشكل أكبر. ومع ذلك، لم تكن هذه المعادلة قائمة دائمًا لدى موبايلي، فقد واجهت الشركة خسائر متكررة خلال الفترة من 2014 حتى 2018، قبل أن تبدأ في تحقيق التحول المالي والتشغيلي الملحوظ الذي نراه اليوم.

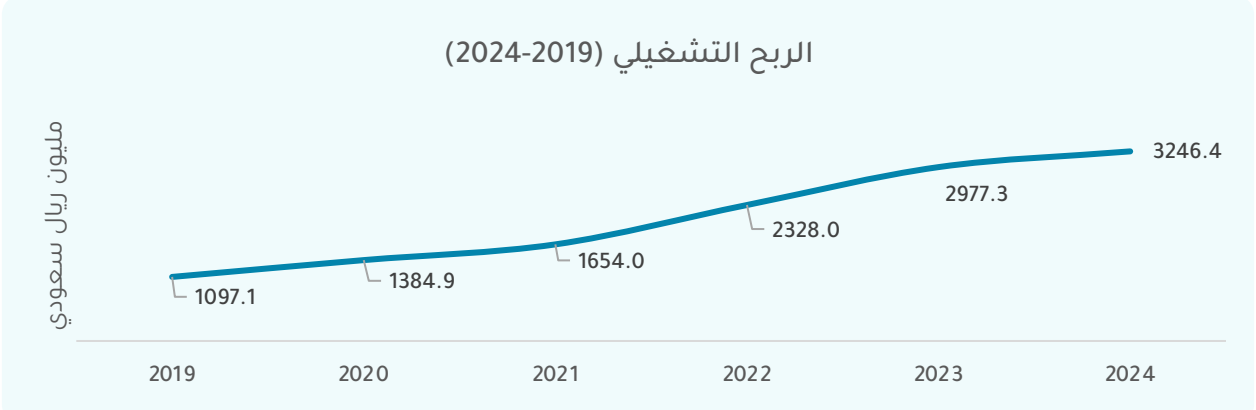

## ما الذي حصل لشركة موبايلي في عام 2014؟

في عام 2014، سجّلت شركة موبايلي خسائر بلغت نحو 1.5 مليار ريال، نتيجة لعدة عوامل متداخلة، من أبرزها الاتفاقية المبرمة مع شركة عذيب للاتصالات. ففي مارس من ذلك العام، وقّعت شركة عذيب اتفاقية مع شركة بيانات الأولى التابعة لموبايلي، تتيح لها حق استخدام (Indefeasible Rights of Use) لما يقارب 50 ألف نقطة وصول إلى شبكة الألياف الضوئية التابعة لموبايلي. وبحسب المعايير المحاسبية ذات الصلة، فإن عقود الاستخدام طويل الأجل - والتي تُعامل كأنها بيع نهائي - يجب الاعتراف بها فورًا كإيرادات، بشرط ألا يكون لدى الطرف الآخر (عذيب) الحق في إلغاء العقد. إلا أن هذا الشرط لم يكن منصوصًا عليه في الاتفاقية، كما ورد لاحقًا من الجهات المختصة. وعقب توقيع الاتفاقية، ارتفع سهم موبايلي بنسبة 6% ليصل إلى 98.5 ريال. غير أن شركة عذيب ألغت الاتفاقية خلال ثلاثة أشهر فقط بسبب "عدم جاهزية المنافذ المتفق عليها". وتسبب هذا الإلغاء في تراجع سعر سهم موبايلي بنحو 11% ليصل إلى 80.75 ريال. وفي الربع الثالث من العام نفسه، أعلنت الشركة نتائج مالية مخيبة للآمال أظهرت تراجعًا حادًا في الأرباح، مما أدى إلى هبوط السهم إلى 54.8 ريال في أوائل نوفمبر - وهو الحد الأدنى المسموح به يوميًا للتراجع السعري.

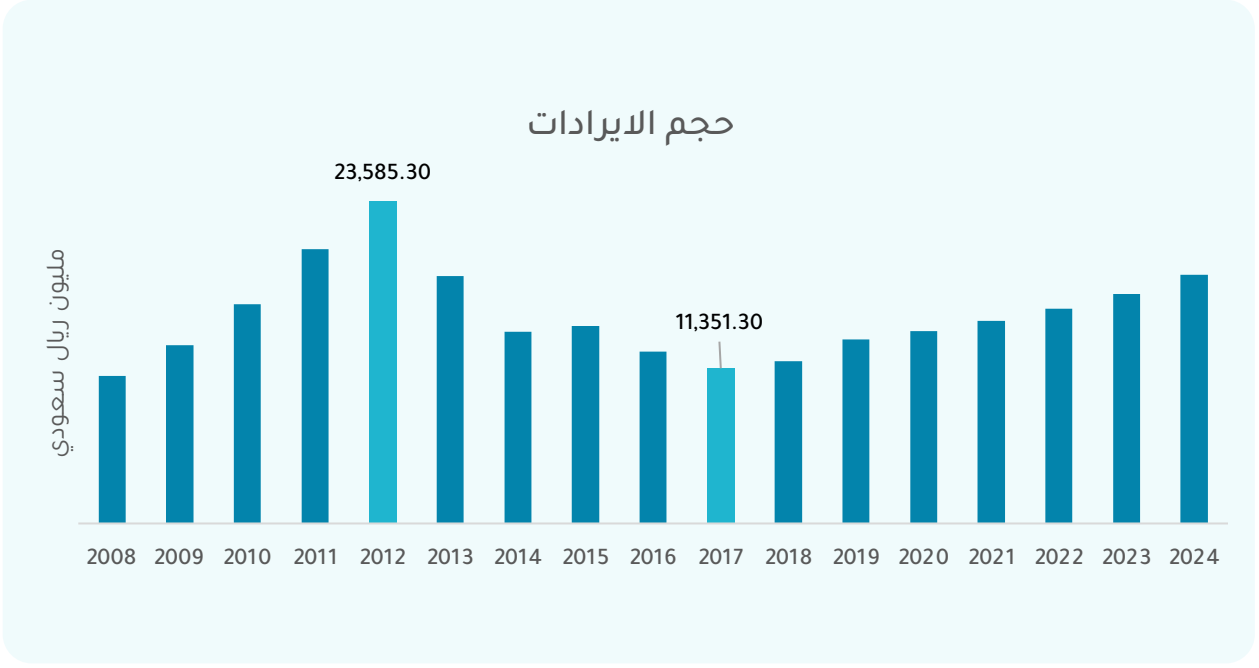


من جهة أخرى، أطلقت موبايلي خلال تلك الفترة برنامج ولاء العملاء، الذي يتيح للمشتركين جمع نقاط مقابل استخدام خدمات الشركة، يمكن استبدالها لاحقًا بمكافآت إما من موبايلي أو من شركاء تجاريين. تتعامل الشركات الشريكة مع هذه النقاط كمستحقات مالية مؤجلة على موبايلي. لاحقًا، طورت موبايلي آلية جديدة مع هؤلاء الشركاء، حيث تم الاتفاق مع شركات من قطاعات مختلفة لبث رسائل إعلانية لعملاء موبايلي، تحفزهم على استبدال نقاطهم لدى تلك الشركات. ووفق هذا النموذج، تلتزم الشركات المعلنة بدفع تكلفة الإعلان من خلال النقاط التي يستبدلها العملاء لديهم.

وهكذا أصبحت موبايلي "تبيع" النقاط بدلًا من كونها مطالبة بقيمتها. المشكلة ظهرت عندما قامت موبايلي بتسجيل كامل قيمة النقاط المُخصصة لكل شريك كإيرادات مباشرة، رغم أن الاتفاق ينص على أن الدفع يتم فقط عند استبدال النقاط فعليًا من قبل العملاء. في الواقع، نسبة النقاط التي تم استبدالها كانت منخفضة جدًا مقارنة بما تم احتسابه كمبيعات، مما أدى إلى تضخيم الإيرادات بصورة لا تعكس الواقع المالي.

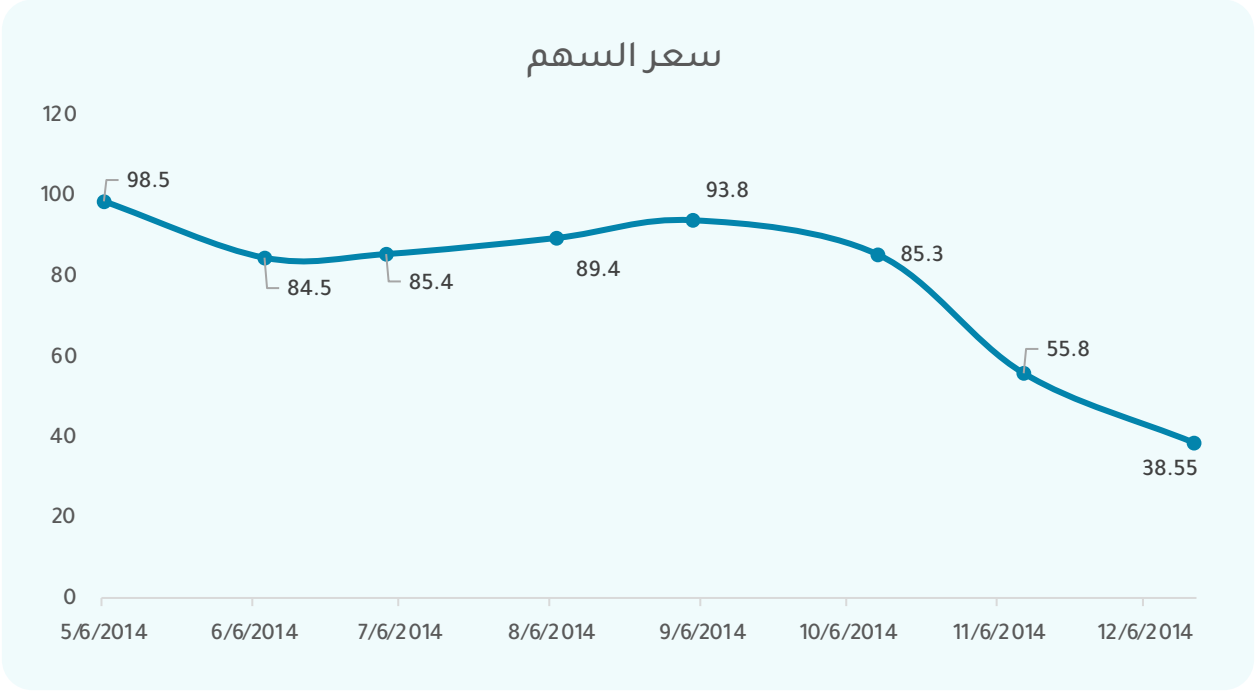

| | | | |
|---|---|---|---|
| 7030 | 10.64 | 9,562.49 | 0.69 |
| الرمز | سعر السهم (ريال سعودي) | القيمة السوقية (مليون ريال سعودي) | ربح السهم (ريال) اخر 12 شهر |
| 0.89 | 29.48 | %2.25 | 5.81% |
| مضاعف القيمة الدفترية | مكرر الأرباح التشغيلي اخر 12 شهر | العائد على متوسط الأصول آخر 12 شهر | العائد على متوسط حقوق المساهمين آخر 12 شهر |

زين

في عهدٍ اتسم بالتحول السريع نحو العالم الرقمي، دخلت زين السعودية المشهد في مارس 2008م بعد حصولها على ترخيص من الجهة المختصة لمزاولة أنشطة تقديم خدمات الاتصالات، وبدأت رسميًا أعمالها في أغسطس من نفس العام كمشغّل ثالث في السوق السعودي. ومنذ انطلاقتها، حرصت زين على ترسيخ معايير جديدة في تجربة الاتصال. بحلول سبتمبر 2011م، حققت الشركة إنجازًا بارزًا بإطلاق أول شبكة 4G/LTE تجارية في الشرق الأوسط، مما شكّل معيارًا جديدًا لسرعة الإنترنت وجودة الاتصال في المملكة والمنطقة. وفي أكتوبر 2019م، رفعت الشركة مستوى هذا الأداء بإطلاق تقنية الجيل الخامس (5G) في 28 مدينة ضمن المرحلة الأولى من استراتيجيتها، باستخدام 2,600 برج اتصالات. وفي المرحلة الثانية، واصلت التوسع لتغطي 51 مدينة باستخدام أكثر من 5,000 برج. طوال هذه السنوات، عملت زين على توسيع تغطيتها وتحسين جودة خدماتها، بما يتماشى مع متطلبات السوق المحلي والتطورات التقنية، مع تركيز واضح على تطوير الشبكة ومواكبة التقدّم في تقنيات الاتصال، لتلبية الطلب المتزايد من العملاء على خدمات البيانات والاتصالات المتقدمة.

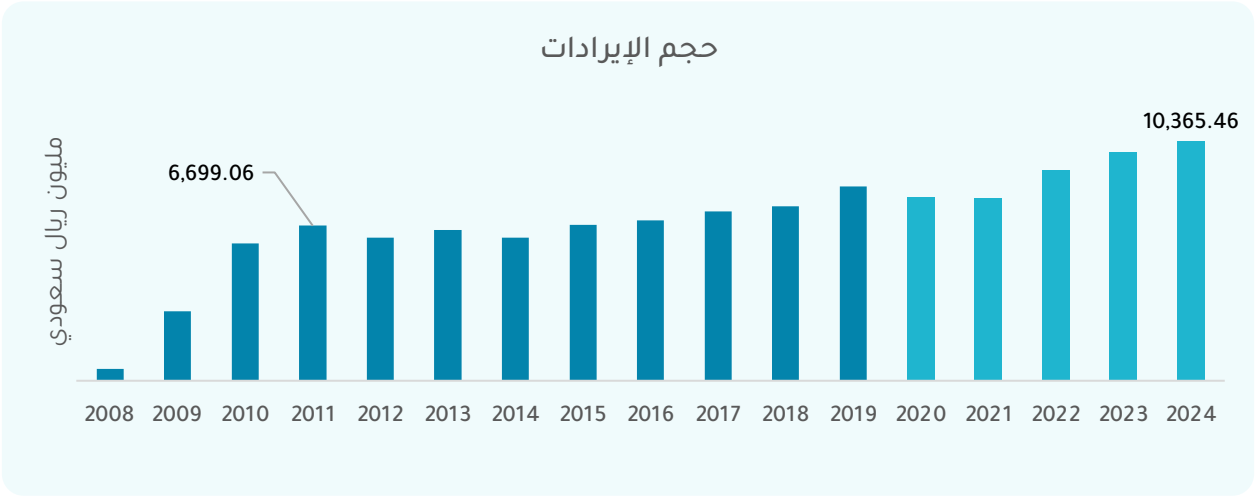


عند النظر إلى الأداء المالي، نلاحظ نموًا كبيرًا في الإيرادات منذ دخول زين السوق في 2008م، حيث تجاوز النمو السنوي المركب للإيرادات نسبة 20%. إلا أن النمو المركب خلال الفترة بين 2019م و 2024م كان أكثر تواضعًا، بنسبة بلغت 4.33% فقط. ورغم النمو في الإيرادات، فقد سجّلت الشركة خسائر كبيرة منذ تأسيسها وحتى عام 2017م، حين أعلنت عن أول صافي ربح في تاريخها بلغ 11.54 مليون ريال سعودي. ويُعزى هذا التحوّل بشكل رئيسي إلى انخفاض تكلفة الإيرادات، إذ تراجعت من نحو 3.5 مليار ريال في عام 2011م إلى حوالي 2.4 مليار ريال في عام 2017م، مما يعكس تحسينًا ملموسًا في كفاءة إدارة التكاليف التشغيلية.

هذا التحسّن يُعد مؤشرًا إيجابيًا لقدرة الشركة على وضع وتنفيذ استراتيجيات تشغيلية فعالة، وهو أمر بالغ الأهمية في قطاع يتطلب إنفاقًا رأسماليًا ضخمًا ومستمرًا على مدار السنوات.

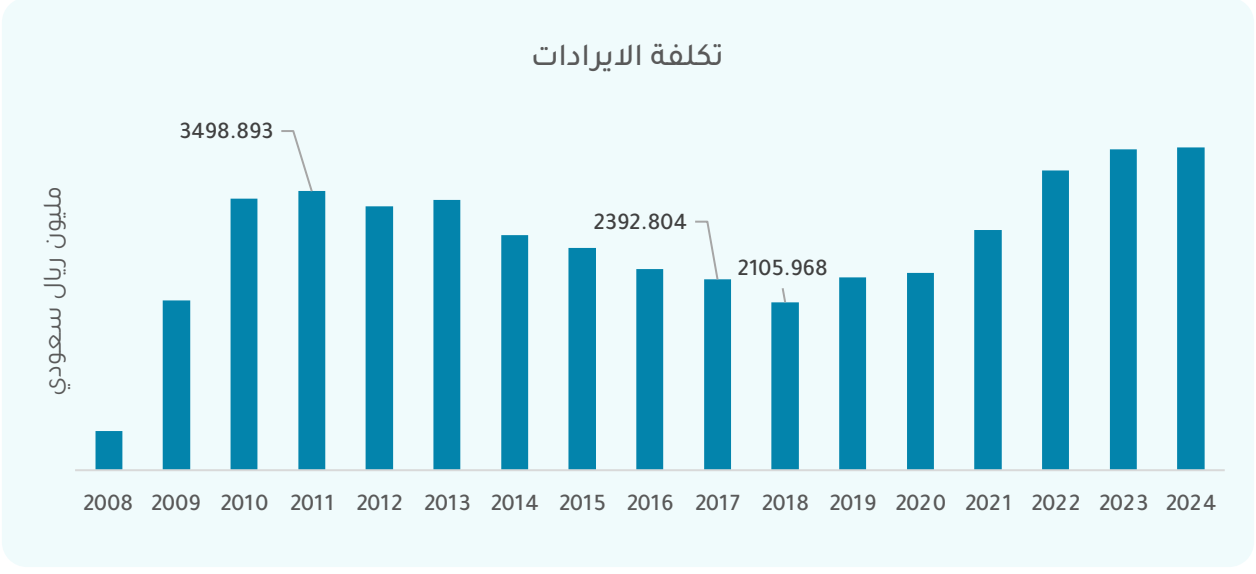

بالنسبة إلى زين السعودية، فقد شرعت بدورها في توسيع أنشطتها التقنية من خلال إطلاق شركات تابعة وخدمات متخصصة تدعم تحولها إلى شريك رقمي للجهات الحكومية والشركات. من أبرز هذه المبادرات

**تأسيس "زين السحابية"(Zain Cloud)**، وهي كيان تابع يوفر خدمات الحوسبة السحابية محليًا، وتُعد من أوائل مزوّدي الخدمات المعتمدين ضمن إطار الحوسبة الحكومية. كما طورت الشركة نطاق خدماتها التقنية المؤسسية، التي تشمل الاتصال الآمن، والأمن السيبراني، وإنترنت الأشياء، وتُقدّم هذه الخدمات ضمن الهيكل التشغيلي العام للشركة دون تسجيلها كشركة منفصلة. وعلى صعيد الابتكار المالي،

**أطلقت زين السعودية شركة تمام للتمويل (Tamam Finance)**، وهي شركة تقنية مالية مرخصة من البنك المركزي السعودي، وتُعد أول شركة سعودية تقدم خدمات التمويل المصغر بالكامل عبر تطبيق إلكتروني دون الحاجة لأي مستندات ورقية أو زيارة فرع. تأسست "تمام" برؤية تستهدف تسهيل الوصول إلى حلول التمويل للأفراد ذوي الدخل المتوسط والمنخفض بطريقة رقمية مرنة، حيث يقوم نموذجها التشغيلي على تقييم السلوك الائتماني للمستخدم من خلال الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، لتقديم التمويل بشكل فوري عبر التطبيق، مما يعكس توجه "زين" نحو دمج الخدمات المالية مع البنية التحتية الرقمية.

**أطلقت زين شركة (Zain Drones)**، وهي شركة تابعة متخصصة في تقديم حلول الطائرات بدون طيار، وتشمل خدماتها مجالات المراقبة الصناعية، والزراعة الذكية، وخدمات الأمن والسلامة، واللوجستيات. وتُعد هذه الخطوة من أكثر المشاريع ابتكارًا ضمن محفظة "زين"، حيث تستهدف من خلالها الدخول إلى مجالات ناشئة في الاقتصاد الرقمي وتعزيز القيمة المضافة في القطاعات التشغيلية. وعلى الرغم من أن العديد من هذه المبادرات لا تزال في مراحلها المبكرة، فإنها تمثل تحولًا استراتيجيًا في دور "زين" كشركة اتصالات تقليدية إلى لاعب تقني متعدد الأبعاد داخل منظومة الاقتصاد الرقمي في المملكة.

تفصيل إيرادات شركة زين

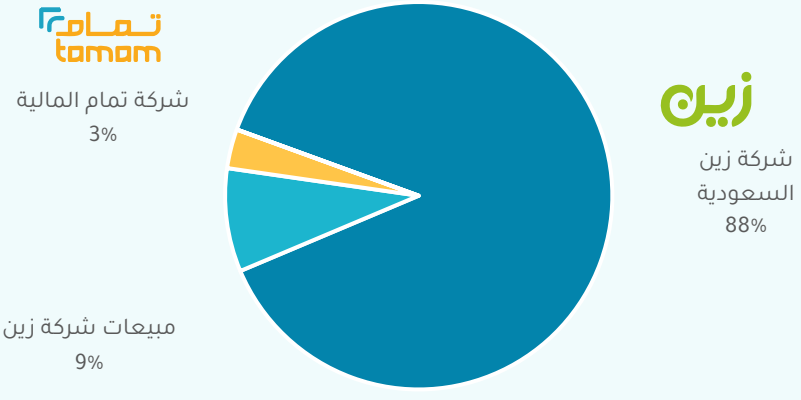

| الرمز | سعر السهم (ريال سعودي) | القيمة السوقية (مليون ريال سعودي) | ربح السهم (ريال) اخر 12 شهر |
|---|---|---|---|
| 7040 | 98.80 | 3,358.21 | 5.25 |

| مضاعف القيمة الدفترية | مكرر الأرباح التشغيلي اخر 12 شهر | العائد على متوسط الأصول آخر 12 شهر | العائد على متوسط حقوق المساهمين آخر 12 شهر |
|---|---|---|---|
| 4.73 | 18.80 | 13.53% | 35.67% |

تأسست شركة اتحاد عذيب للاتصالات كشركة مساهمة سعودية في عام 2009م، بعد حصولها على ترخيص من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة ونقل البيانات وخدمات الإنترنت في المملكة. وبدأت نشاطها برأس مال قدره مليار ريال سعودي، موزع على 100 مليون سهم بقيمة اسمية 10 ريالات للسهم الواحد. وقد تأسست الشركة من خلال تحالف بين عدد من الكيانات المتخصصة، من ضمنها شركة بتلكو البحرينية (التي أصبح اسمها لاحقًا بيبون ش.م.ب) وشركة عذيب التجارية (التي تغيّر اسمها إلى بذار التجارية)، إلى جانب عدد من الشركاء الآخرين، مما منحها قاعدة فنية وتجارية قوية عند الانطلاقة. مرت الشركة بتحولات استراتيجية متكررة شملت خفض وزيادة رأس المال عدة مرات بين عامي 2011 و2024، وذلك بهدف معالجة الخسائر المتراكمة وتعزيز وضعها المالي. فعلى سبيل المثال، خفضت الشركة رأس مالها في عام 2020 من 350 مليون ريال إلى 228 مليون ريال، ثم أعادت زيادته لاحقًا عبر إصدار أسهم حقوق أولوية بقيمة 250 مليون ريال، بهدف تمويل التوسعات وتحسين الأداء التشغيلي. تُقدّم الشركة اليوم مجموعة واسعة من الخدمات التقنية المتقدمة، تشمل: بناء وتشغيل شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، سلسلة الكتل (Blockchain)، الأمن السيبراني، وغيرها من الحلول التقنية والرقمية.

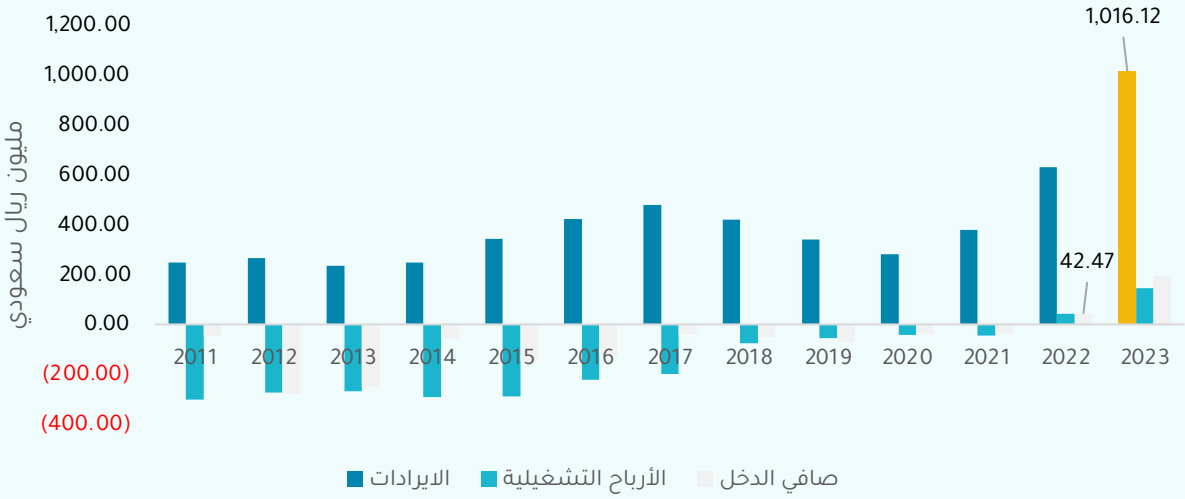


رغم انطلاقتها القوية، سجلت اتحاد عذيب خسائر متراكمة في الأرباح التشغيلية وصافي الدخل منذ دخولها السوق السعودي، ما يعكس حجم الحواجز الكبيرة التي يواجهها القطاع. واستمر هذا الاتجاه السلبي حتى عام 2021م، قبل أن تسجل أول أرباح في تاريخها في عام 2022م، بواقع 42 مليون ريال، تبعها صافي ربح بلغ 194 مليون ريال في عام 2023م.خلف هذا التحول توجد جهود إدارية واستراتيجية مكثفة. ووفقًا لما ورد في مقابلة الرئيس التنفيذي للشركة، الأستاذ يحيى صالح آل منصور، فإن استعادة ثقة الموردين والدائنين كانت أحد العوامل الحاسمة في إعادة بناء الشركة، مشيرًا إلى أن هذه الثقة مكّنت الشركة من تحسين شروط الاتفاقيات التجارية، والحصول على تسهيلات أفضل مثل مرونة الدفع ورفع الحد الائتماني، مما أسهم في رفع الكفاءة التشغيلية بشكل عام. وتُظهر البيانات المالية اتجاهًا واضحًا نحو تعزيز المركز المالي، حيث انخفض إجمالي الالتزامات من 1,502 مليون ريال في عام 2019م إلى 808 مليون ريال في عام 2023م، وهو ما يعكس جدية الشركة في إعادة هيكلة التزاماتها وتحقيق الاستدامة المالية عبر إدارة فعّالة وتحسين علاقتها بالأطراف ذات العلاقة.

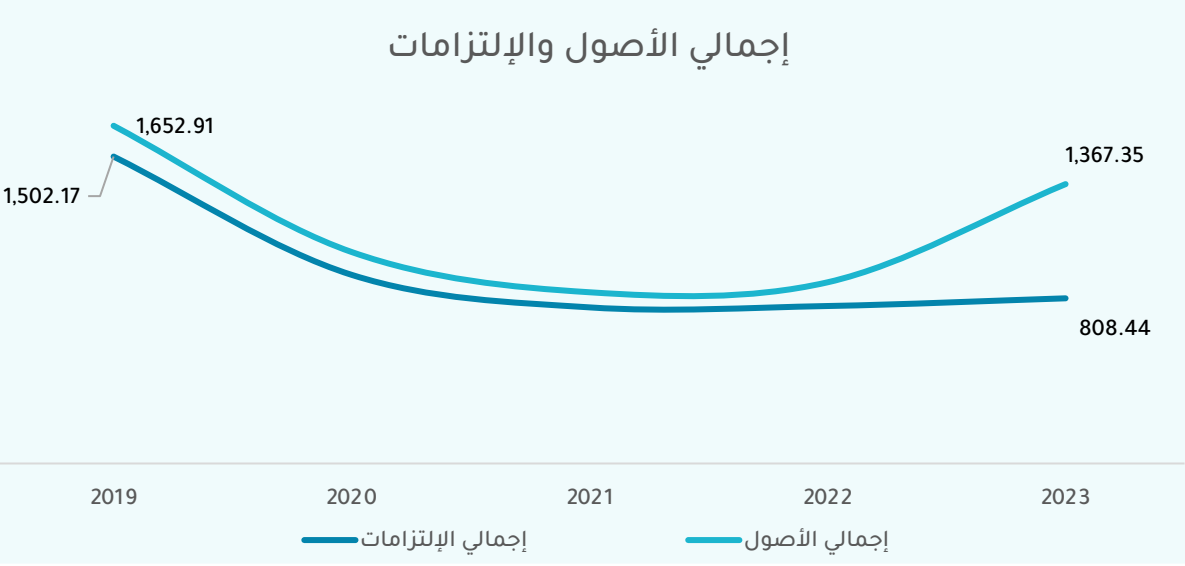

وعلى صعيد الاستحواذات والاندماجات، شهدت شركة اتحاد عذيب للاتصالات في يونيو 2025م استحواذًا استراتيجيًا على شركة "إيجاد التقنية لتقنية المعلومات" بنسبة 51%. وتُثير هذه الصفقة تساؤلات حول الدوافع، خصوصًا أن عذيب لم تصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل في تقديم خدمات الاتصالات والحلول التقنية، مقارنةً بالشركات الأخرى في هذا المجال. للإجابة على هذا التساؤل، من المهم أولًا التعرف على شركة "إيجاد التقنية" وطبيعة خدماتها، وما يمكن أن تضيفه إلى عذيب.

EJADTECH
إيجاد التقنية لتقنية المعلومات
التميز في التحول الرقمي وتوطين التقنية

أسست شركة "إيجاد التقنية" عام 2013م، وهي شركة سعودية متخصصة في استشارات تقنية المعلومات وتطوير حلول التحول الرقمي. تشمل خدماتها إدارة المشاريع، أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين. ومن أبرز منتجاتها "منصة تيلي هاب"، وهي منصة للتواصل الموحد داخل المؤسسات، تحقق للشركة دخلًا دوريًا، إلى جانب مشاريع استشارية نفذتها مع القطاعين العام والخاص.
من المتوقع أن يُحقق هذا الاستحواذ قيمة مضافة لشركة اتحاد عذيب من خلال:

**رفع كفاءة الخدمات المقدّمة لقطاع الأعمال.**

**توسيع محفظة المنتجات التقنية وابتكار حلول جديدة.**

**تعزيز قدرتها التنافسية في سوق التحول الرقمي.**

ويأتي هذا التوسع في سياق ما أشرنا إليه سابقًا بأن قطاع الأعمال يُعد أحد أكثر القطاعات الواعدة لنمو شركات الاتصالات وتقنية المعلومات في المرحلة القادمة.

# الخلاصة

| المؤشرات المالية (2024) | المقياس | stc | موبايلي Mobily | زين | GO Telecom |
|---|---|---|---|---|---|
| العائد على حقوق الملكية ROE (Return on ) (Equity) | % | 29.3 | 17 | 5.6 | 33.6 |
| العائد على رأس المال المستثمر ROIC (Return on ) (Invested Capital) | % | 14.2 | 11 | 4.8 | 24.2 |
| هامش صافي الربح ( Net (Profit Margin | % | 32.5 | 17.1 | 5.8 | 15.2 |
| دورة تحويل النقد CCC (Cash Conversion ) (Cycle) | عدد أيام | (80.16) | (67.9) | (260.94) | (56.63) |
| نسبة الأصول إلى حقوق الملكية (Asset to Equity Ratio) | x | 1.79 | 2.04 | 2.627 | 2.11 |
| نسبة توزيع الأرباح (Payout Ratio) | % | 39.2 | 56.8 | 75.1 | 4.58 |
| هامش التدفق النقدي الحر للشركة (FCFF Margin) | % | 13.9 | 17.2 | 24.4 | 21.6 |

في رحلة تطور قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية، برزت محطات محورية شكّلت ملامح التحول الرقمي الذي تعيشه المملكة اليوم. فمنذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - حظي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات باهتمام خاص باعتباره من الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة.

بدأت المسيرة بأجهزة التلغراف والهواتف الثابتة، لتتحول تدريجيًا إلى شبكات متقدمة تدعم تقنيات الجيل الرابع والخامس، تغطي معظم مناطق المملكة. وقد تزامن هذا التقدم التقني مع نمو كبير في استخدام الإنترنت، حيث أصبحت المملكة اليوم من الدول الرائدة عالميًا في انتشار الخدمات الرقمية، بدعم حكومي واستثمارات رأسمالية تجاوزت 120 مليار ريال خلال السنوات الأخيرة.

هذا الاستثمار البنيوي أسفر عن بناء منظومة رقمية شاملة تضم أكثر من 6,000 خدمة إلكترونية موجهة للمواطنين والمقيمين، مما أحدث تحولًا نوعيًا في جودة الحياة وسهولة الوصول للخدمات. من الجانب التنظيمي، تطوّر الإطار المؤسسي الحاكم للقطاع، إذ ارتفع عدد الجهات المشرّعة والمنظمة إلى أكثر من 11 جهة بحلول عام 2025، مما يعكس وعي الدولة بأهمية وجود بيئة تنظيمية متكاملة تواكب تسارع الابتكار، وتعزز جوانب الأمن السيبراني وحوكمة البيانات. وأسهمت هذه الهيكلة في حصد المملكة لمراكز عالمية متقدمة، مثل المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين في مؤشر تطور الاتصالات وتقنية المعلومات، والمركز الأول عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني.

**+6000**

عـــدد الخـــدمات الإلكترونيـــة موجهـــة للمواطنين والمقيمين

من الناحية السوقية، يُعد قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات كثافة في رأس المال، ما يجعل هيكل السوق أقرب إلى نموذج "احتكار القلة"، تهيمن عليه شركات كبرى مثل STC وموبايلي وزين. ورغم النمو المتواصل في الإيرادات، إلا أن هذه الشركات تواجه تحديات تنظيمية وتقنية تتطلب استثمارات متواصلة. اتجهت الشركات بشكل متزايد إلى تنويع مصادر دخلها عبر التوسع في خدمات قطاع الأعمال، والحلول التقنية مثل الحوسبة السحابية، الأمن السيبراني، والخدمات المالية الرقمية. وقد أنشأت العديد من الكيانات التابعة لدعم هذا التحول، مما مكّنها من تعزيز مكانتها كمزود تقني متكامل.وعلى الصعيد المالي، حافظت STC على أداء قوي مستند إلى قاعدة عملاء واسعة واستثمارات متنوعة محليًا ودوليًا، في حين واجهت شركات أصغر مثل اتحاد عذيب تحديات كبيرة قبل أن تنجح بتحقيق أول أرباح لها في 2022م، بعد تنفيذ خطة إعادة هيكلة مالية، وعمليات استحواذ نوعية على شركات تقنية داعمة.وبالنظر إلى المستقبل، فإن فرص النمو في القطاع تتركز في التوسع بخدمات الأعمال، والتحول الرقمي المتسارع، ودمج التقنيات الحديثة، مع أهمية الاستمرار في ضخ الاستثمارات الرأسمالية لضمان استدامة التقدم، وتعزيز مكانة المملكة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

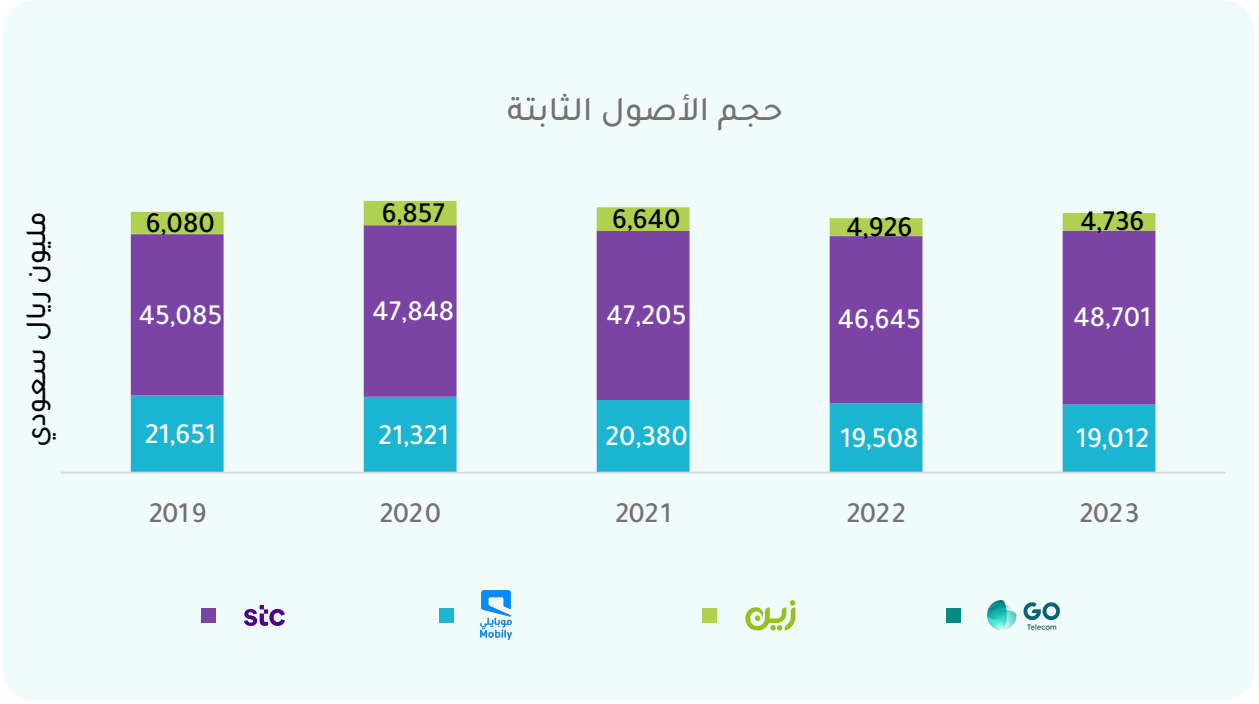

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

## مستهدفات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاع:

**01**

تحقيق نمو بنسبة 50% في قطاع تقنية المعلومات.

**02**

رفع مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 50 مليار ريال سعودي.

**03**

دعم جهود توطين التقنية من خلال رفع نسبة توطين القوى العاملة في القطاع إلى 50%.

**04**

جذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز الابتكار ودعم البنية التحتية الرقمية في المملكة.

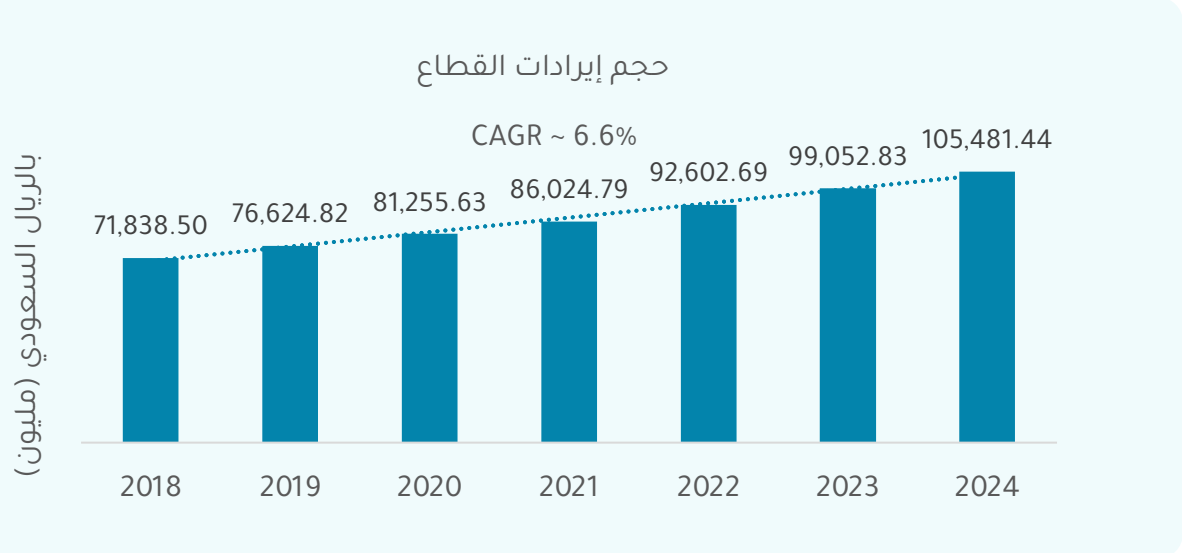

## حجم الاستثمارات الرأسمالية

# احصائيات

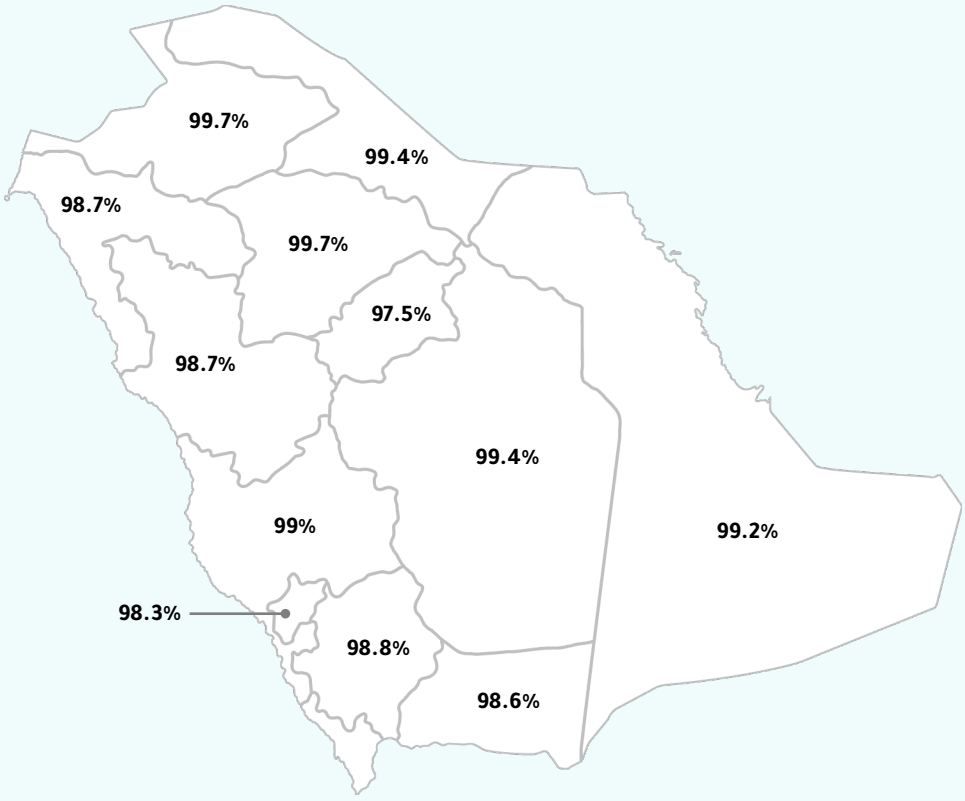


## الوصول إلى الإنترنت حسب الموقع

## الاستخدام اليومي للانترنت

| | الذكور | الاناث | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| 7 ساعات أو أكثر | 51.4% | 53.4% | 52.3% |
| 3ساعات إلى 6 ساعات | 43.3% | 41.3% | 42.4% |
| أقل من 3 ساعات | 5.3% | 5.3% | 5.3% |

### نسبة انتشار الانترنت حسب العمر

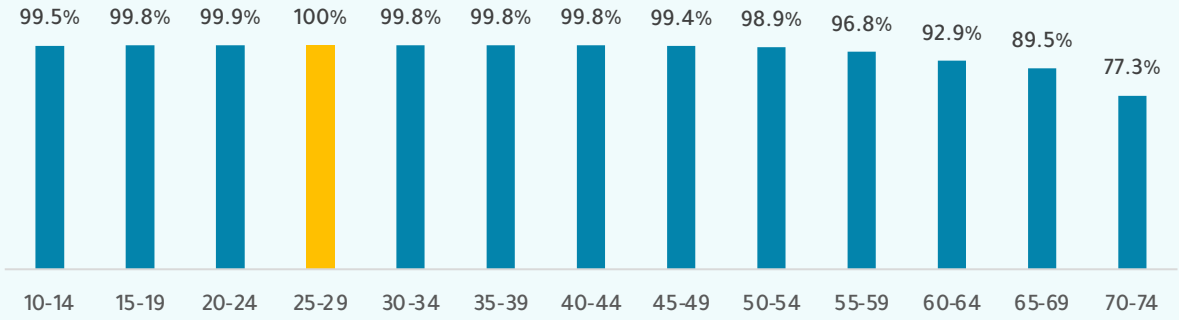

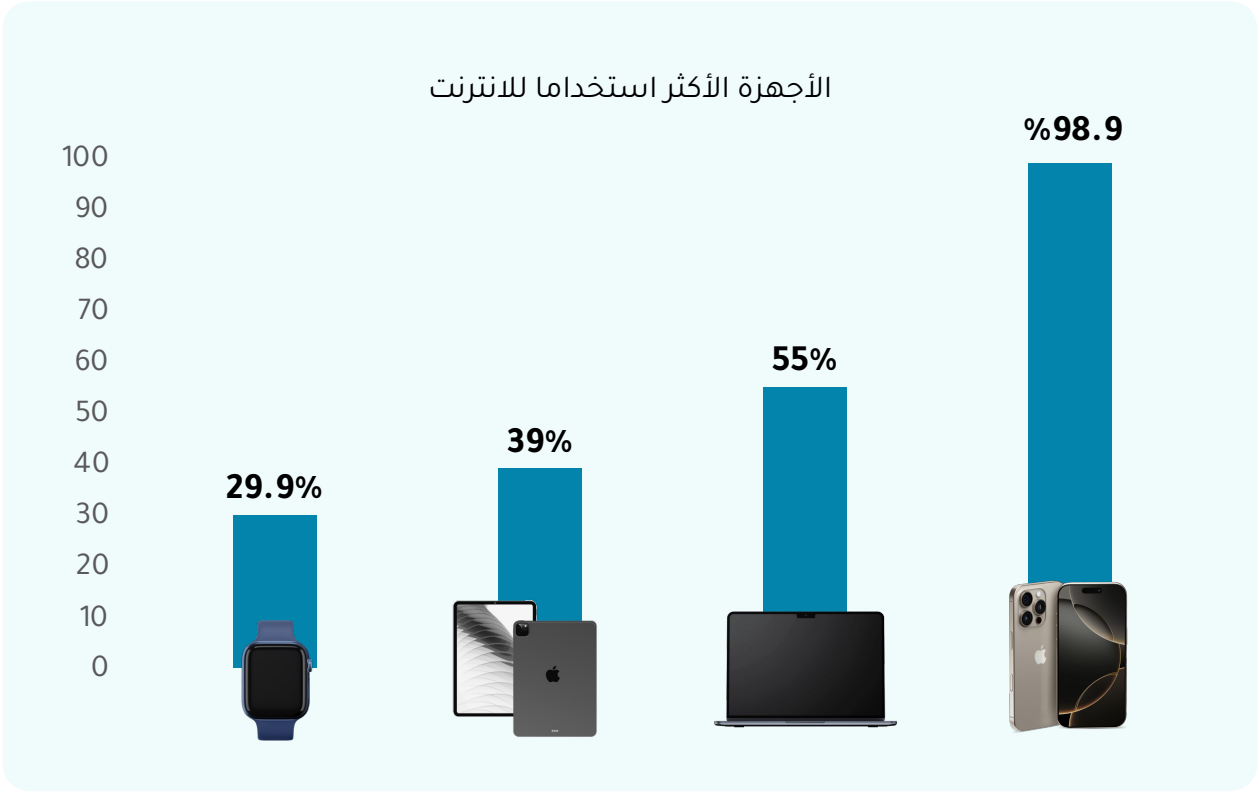


## 214.6

متوسط سرعة الانترنت المتنقل في المملكة (ميجا بايت في الثانية)

## المملكة ثاني

دول مجموعة العشرين في مؤشر الأمم المتحدة للبنية التحتية للاتصالات (TII)

## 99%

نسبة انتشار استخدام الانترنت في المملكة

**بنية تحتية تدعم النمو والابتكار**

## 70 مليار

حجم سوق الاتصالات في المملكة عام 2024 (ريال سعودي)

## 21 ألف

قرية وهجرة مفعل لها التجوال المحلي

# مساهمة صكوك المالية في قطاع الاتصالات

## 153,000,000 ﷼

حجم برامج الصكوك لقطاع الاتصالات

ROMUZ

DSTC

Skyband

صحارى نت Sahara Net www.sahara.com

Al Qalam for Computers & Systems

مينا التميز

GLOBAL TECHNOLOGIES التقنيات العالمية

# فريق التقرير

**فارس القحطاني**
رئيس قسم الابحاث
falqahtani@sukuk.sa
+966 53 097 6522

**عبدالله القويز**
محلل مالي اول
aalkowaiz@sukuk.sa
+966 55 508 5836

**تركي الشيحة**
محلل مالي
talshiha@sukuk.sa
+966 53 912 0900

# المصادر

Internet Society
Npr
هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية ((cst
Gfc Global
World Population Review
ADSLGATE
شركة إتحاد إتصالات (موبايلي)
شركة الإتصالات المتنقلة السعودية (زين السعودية)
شركة الاتصالات السعودية
شركة إتحاد عذيب للإتصالات (قو للاتصالات)
ارقام
العربية
T-MOBILE
Airtel
وزارة العمل
وزارة الاتصالات
وحدة التحول الرقمي
الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
الأكاديمية السعودية الرقمية
الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)
هيئة الحكومة الرقمية
مجلس المحتوى الرقمي
Smart Nation Singapore
البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات
مركز ريادة الأعمال الرقمية
الكراج
البوابة التقنية
زاوية
HUMAIN
اجاد المتقدمة للإستشارات الهندسية
Altai Tower Co., Ltd
Kmb Design group
Mts tower
توال
The Wireless Infrastructure Association (WIA)
VIZOLOGI
Research and markets
Datacenterdynamics
الهيئة العامة للإحصاء
البنك المركزي السعودي
وكالة الأنباء السعودية
صندوق الاستثمارات العامة

صكوك
Sukuk Capital

sukuk.sa Sukuk_sa Sukuk-Capital Sukuk Capital 9200 06731